ANRT
الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات
Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications

التقرير السنوي
2014

جلالة الملك محمد السادس

الفهرس

05 كلمة السيد المدير العام

07 1. تقديم الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

09 2. أوراش قطاع الاتصالات
• 1.2 تراخيص الجيل الرابع 4 G
• 2.2 المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا
• 3.2 الولوج الى البنى التحتية المكونة للهندسة المدنية لاتصالات المغرب
• 4.2 تقاسم الحلقة المحلية والحلقة المحلية الفرعية لاتصالات المغرب
• 5.2 تقاسم البنى التحتية
• 6.2 تحديد هوية مشتركي خدمة الهاتف المتنقل

16 3. تطور سوق الاتصالات
• 1.3 الهاتف الثابت
• 2.3 الهاتف المتنقل
• 3.3 الإنترنت
• 4.3 أسماء نطاق الإنترنت.ma
• 5.3 دراسة حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال

29 4. أنشطة وإجراءات التقنين
• 1.4 تحليل الأسواق الخاصة وتحديد متعدي الاتصالات الذين يمارسون نفوذا قويا
• 2.4 معالجة الشكايات ومتابعة الوصلات الاشهارية لشركات الاتصالات
• 3.4 تدقيق المتعهدين
• 4.4 تدبير طيف الترددات الراديوية
• 5.4 المراقبة التقنية وتقييم جودة خدمة الشبكات العامة للاتصالات
• 6.4 الترخيص للمحطات الراديوية والموافقة على المعدات
• 7.4 نظم المعلومات بالوكالة
• 8.4 تدبير أسماء نطاق الإنترنت.ma
• 9.4 الثقة الرقمية

43 5. الخدمة الأساسية وتقليص الفجوة الرقمية
• 1.5 برنامج تعميم الولوج لخدمات المواصلات: «PACTE»
• 2.5 برنامج تعميم تكنولوجيا الإعلام والاتصال بمؤسسات التعليم العمومي: «GENIE»
• 3.5 برامج أخرى لتعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال

46 6. التكوين والبحث
• 1.6 المعهد الوطني للبريد والمواصلات
• 2.6 مركز برمجيات الحاسوب

50 7. التعاون الدولي

53 8. الآفاق المستقبلية

55 ملحق
• النصوص التنظيمية الصادرة سنة 2014

كلمة السيد المدير العام

تيسير ولوج المستعملين إلى خدمات الاتصالات والعمل من أجل أن يتبوأ المغرب الصدارة في مجال تكنولوجيا المعلومات يشكلان معا رؤية جوهرية وذات أهمية بالغة بالنسبة للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات. وهو الطموح الذي ما فتئت هذه المؤسسة، بصفتها مقننا لقطاع الاتصالات بالمغرب، تسعى باستمرار الى تحقيقه.

ومن هذا المنطلق فإن الوكالة تضع موضوع تطوير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في صلب أولوياتها وذلك من خلال مرافقتها ودعمها لكافة القطاعات المعنية.

منذ تحريره سنة 1997، عرف قطاع الاتصالات بالمغرب نموا ملحوظا. فقد ساهمت عملية فتح أسواق الاتصالات أمام متعهدين جدد في توسيع وتنويع نطاق ولوج عروض وخدمات الاتصالات وجعلها في متناول مجموع الساكنة، وذلك وفق المعايير المعتمدة دوليا سواء من حيث جودة هذه الخدمات، أو نسبة نمو حظيرة الهاتف المتنقل، إذ تجاوزت نسبة نفاذ الخدمة الهاتفية 130 %. وهذا المؤشر بمفرده خير دليل على قوة هذا الطفرة.

من جانب آخر فإن سنة 2014 تعد بالفعل سنة نجاح بامتياز، إذ بلغ عدد المشتركين في شبكة الإنترنت بالمغرب 10 ملايين مشترك، وهو ما يمثل نسبة نفاذ تقدر بـ30 %. كما تنبغي الإشارة الى النمو التي تسجله شبكة إنترنت الجيل الثالث 3G وخاصة الخدمات التي تجمع بين الصوت والبيانات، والتي تسهل حاليا تنقل المستعملين. وفي هذا الإطار تسهر الوكالة جاهدة على احترام قواعد المنافسة العادلة بين جميع الفاعلين على مستوى السوق.

أما بالنسبة لمذكرة التوجهات العامة لتنمية قطاع الاتصالات لفترة 2014 - 2018، التي تشكل استمرارية لمذكرة 2009 - 2013، فستمكن من مواصلة هذه الدينامية. كما يكتسي المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا أهمية بالغة تتجلى في نشر شبكات اتصالات ذات تكنولوجيات متطورة قادرة على توفير خدمة الصبيب العالي والعالي جدا لكافة المغاربة، كما سيساهم هذا المخطط بدوره في إقامة شبكات تكنولوجيات الجيل الرابع (G4)، وتوفير شريط ترددات WIFI لشركات الاتصالات.

كما أدى انخفاض الأسعار بدوره إلى تطوير خدمة شبكات الهاتف المتنقل، بزيادة استهلاك قدرها 20 % من الدقائق و74 % من الرسائل النصية القصيرة، وذلك مقارنة مع سنة 2013.

إن التطور الهام الذي شهدته رافعات النمو هذه من شأنه أن يطرح تحديات جديدة مثل تعزيز الابتكار التكنولوجي للرفع من مستوى وثوقية الشبكة وجودة الاتصالات، إضافة إلى تحسين تنافسية العروض التجارية واحترام قواعد المنافسة العادلة... .

وفي نفس السياق، تسهر الوكالة باستمرار على مطابقة مهامها وممارساتها مع المعايير المعترف بها دوليا، وذلك بوضع تدابير تقنين الولوج إلى الحلقات المحلية في ظل تكنولوجيا الألياف البصرية FTTH، التي تسمح بتوفير خدمات سريعة للصبيب العالي والعالي جدا.

إن استمرار هذه التدابير، بجانب الدعم المستمر الذي نقدمه لتطوير قطاع الاتصالات في المغرب، سيظل في صميم التزاماتنا للسنوات القادمة من أجل مواجهة تحديات المستقبل، وتمثل خبرة مواردنا البشرية والكفاءة المهنية لأطرنا، خير محفز لبلوغ ما نصبو اليه جميعا.

عز الدين المنتصر بالله

01

تقديم الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

الوكالـة الوطنيـة لتقنـين المواصـلات مؤسسـة عموميـة محدثـة لـدى رئيـس الحكومـة تتـولى تقنـين وتنظيـم قطـاع المواصـلات بالمغـرب.

أحدثت الوكالة بمقتضى القانون رقم 24-96 المتعلق بالبريد والمواصلات، كما وقع تغييره وتتميمه خصوصا بالقانون رقم 55-01. وقد حددت هذه المقتضيات المهام القانونية والاقتصادية والتقنية الموكلة لهذه المؤسسة. كما رسمت هذه المقتضيات المعالم الرئيسية لإعادة تنظيم وتحديث وتنمية القطاع.

في هذا الإطار تسهر الوكالة على وضع وترسيخ القواعد والشروط الضرورية لقيام منافسة شريفة بين الفاعلين على مستوى أسواق الاتصالات بالمغرب. كما تعمل على ضمان جودة مجموع خدمات الاتصالات المقدمة للمستعملين.

أما على المستوى التشريعي، فهي تساهم في إعداد البيئة القانونية الملائمة لتنمية القطاع وذلك من خلال مشاركتها في تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي على الصعيد الوطني. فعملا بالنصوص المنظمة لأنشطتها، تشرف هذه المؤسسة على تدبير بعض الموارد النادرة التابعة للملك العام للدولة ومنها على سبيل المثال طيف الترددات الراديوية.

وشعورا منها بمكانة الابتكار والتجديد من أجل الرقي بالقطاع، تُولي الوكالة أهمية خاصة لمجال تكوين الموارد البشرية والبحث العلمي. كما تضطلع الوكالة بدورها الاجتماعي من خلال إشرافها سنويا على تنظيم واحتضان العديد من المبادرات المواطنة المرتبطة بتطوير قطاع الاتصالات.

مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي

في إطار تطبيق مذكرة التوجهات العامة لتنمية قطاع المواصلات في أفق سنة 2013، قامت الوكالة بإعداد مشروع قانون واقتراحه على الحكومة إضافة إلى ثلاثة مشاريع مراسيم. وتهدف هذه المشاريع الى ملائمة وتأهيل الإطار التشريعي والتنظيمي الذي ينظم قطاع الاتصالات في المغرب.

ويوجد مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 24-96 لدى مجلس النواب، بعد دراسته والمصادقة عليه من قبل مجلس الحكومة في 3 يناير 2014 ومن قبل مجلس الوزراء بتاريخ 20 يناير 2014. أما بالنسبة لمشاريع المراسيم فستعرض على مسطرة المصادقة مباشرة بعد صدور القانون السالف الذكر.

02

أوراش قطاع الاتصالات

1. تراخيص الجيل الرابع 4G
2. المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا
3. الولوج الى البنى التحتية المكونة للهندسة المدنية لاتصالات المغرب
4. تقاسم الحلقة المحلية والحلقة المحلية الفرعية لاتصالات المغرب
5. تقاسم البنى التحتية
6. تحديد هوية مشتركي خدمة الهاتف المتنقل

أوراش قطاع الاتصالات

1.2 تراخيص الجيل الرابع

طبقا لقرارات مجلس إدارتها، أعدت الوكالة مشروع دفتر تحملات يتعلق بتدبير تقنين تراخيص الجيل الرابع 4G. وقد تم إعداد هذا المشروع وفق الشروط والإجراءات التي وافق عليها السيد رئيس الحكومة من خلال لجنة[1] مكونة من وزيري الاقتصاد والمالية والصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي والمدير العام للوكالة. وتمت دراسة والمصادقة على هذا المشروع من قبل اللجنة الإدارية التي أنشئت لهذا الغرض.

على إثر ذلك، أعلنت الوكالة في شهر نوفمبر 2014 عن منافسة لمنح تراخيص الجيل الرابع 4G. وبعد تقييم ودراسة ملفات المترشحين، عرضت الوكالة على السيد رئيس الحكومة تقريرا يخص توجيهات منح تراخيص الجيل الرابع 4G، والذي صادق عليه. ويمكن الاطلاع على هذا التقرير بالموقع الإلكتروني للوكالة.

علاوة على ذلك، تبنت الوكالة خلال سنة 2013، في إطار تطبيق المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا، قرارا يحدد شروط إقامة واستغلال شبكات Wifi ذات استعمال خارجي بالمغرب من قبل المتعهدين الثلاثة للشبكات العامة للاتصالات بالمغرب. وتمكن هذه التقنية من توفير خدمات الصبيب العالي اللاسلكي معتمدة في ذلك على شبكات الصبيب العالي الثابتة والمتنقلة بهدف تحسين جودة الخدمة.

1 - تتكون هذه اللجنة من ممثلي القطاعات التالية : رئيس الحكومة، الداخلية، الاقتصاد والمالية، الشؤون العامة للحكومة، التعمير، الاقتصاد الرقمي، التعليم العالي، الدفاع الوطني والوكالة الوطنية لتقنين المواصلات.

في سنة 2014، تم إطلاق مشاريع Wifi خارجي نموذجية من قبل المتعهدين في بعض المدن. في حين ينتظر نشر تدريجي لهذه الشبكات اللاسلكية Wifi في باقي المدن، وفقا مخطط نموذجي يتم وضع اللمسات الأخيرة عليه.

2.2 المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا

تم تبني المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا تنفيذا لمذكرة التوجهات العامة لتنمية قطاع الاتصالات في أفق سنة 2013. ويروم هذا المخطط إلى تعميم ولوج خدمات الاتصالات ذات الصبيب العالي لفائدة مجموع سكان المملكة وذلك بحلول سنة 2022. ويهدف هذا المخطط إلى :

- تمكين مجموع الساكنة من الولوج لخدمات الإنترنت ذات الصبيب العالي (الذي لا يقل عن 2 ميغابايت /ثانية) وذلك في ظرف زمني لا يتجاوز عشر سنوات بعد تفعيل هذا المخطط؛
- تمكين مجموع المرافق الإدارية، وخاصة تلك التي تقع في المناطق النائية أو الأقل ربحية، من الولوج لخدمة الإنترنت ذات الصبيب العالي (الذي لا يقل عن 2 ميغابايت / ثانية) وذلك في ظرف زمني أقصاه خمس سنوات بعد تفعيل المخطط.

لتنفيذ هذا المخطط، تم اعتماد خطة عمل تعتمد ثلاثة محاور رئيسية وهي : إقامة البنى التحتية الأرضية لولوج خدمات الصبيب العالي؛ وضع حلول لولوج خدمات الصبيب العالي جدا واستخدام التكنولوجيا الفضائية لتغطية كاملة لكافة المناطق النائية. فيما يتعلق بتوسيع البنى التحتية الأرضية لولوج خدمات الصبيب العالي، يعتمد المخطط إجراءين: منح تراخيص الجيل الرابع 4G وتعميم خدمة Wifi ذات الاستعمال الخارجي.

اعتماد حلول للولوج للصبيب العالي جدا

عادة ما يتم الولوج إلى خدمة الإنترنت ذات الصبيب العالي جدا من خلال نشر شبكات الألياف البصرية إلى غاية المشترك (FTTH : Fiber To The Home). وتوفر هذه التقنية إمكانية الوصول للخدمات الجديدة بجودة عالية، خاصة الخدمات السمعية والبصرية. كما تضمن مستويات تفاعل وجودة أعلى بكثير من تلك التي تقدمها التقنيات الأخرى.

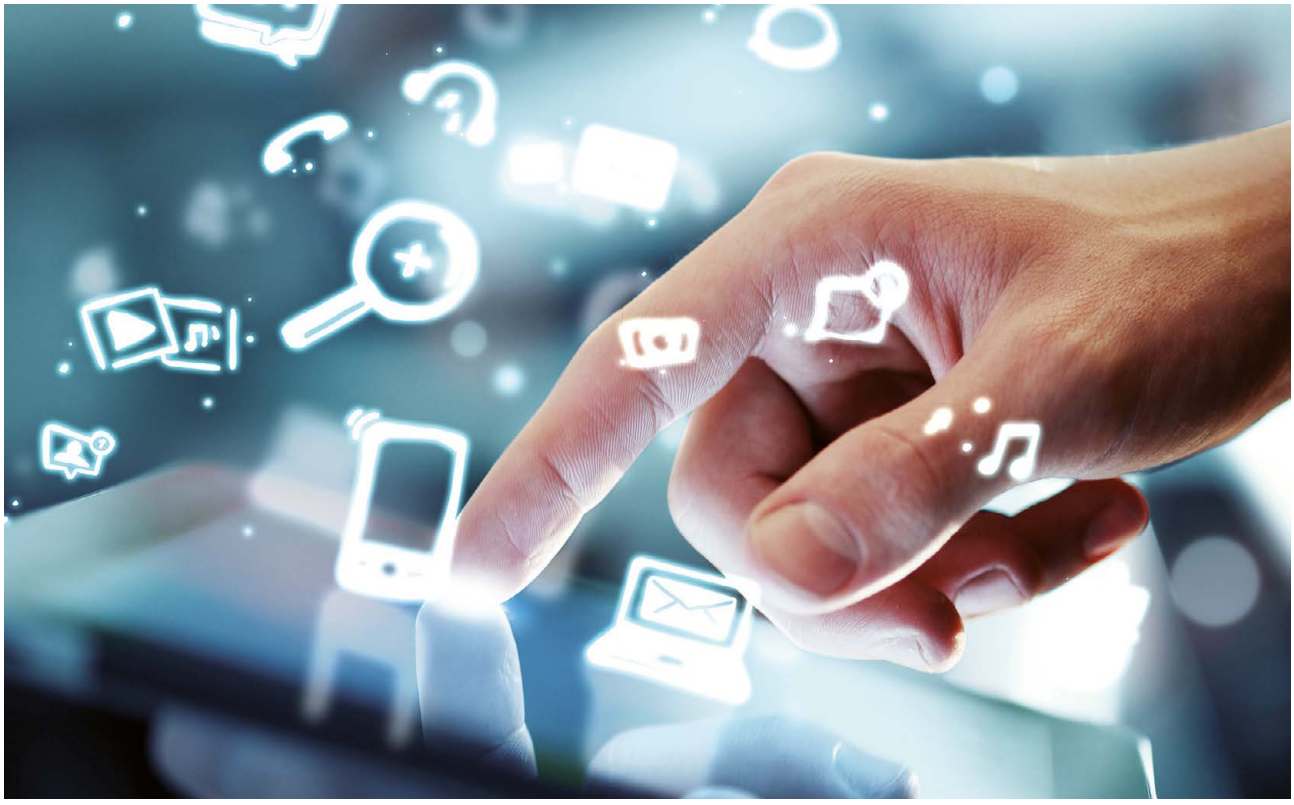

وبناء على طلب أحد المتعهدين، فقد حصل على إذن بنشر شبكات من نوع FTTH بغرض الاستخدام التجاري، لكن لم يتم بعد إطلاق مشاريع نموذجية لاستخدام هذه التكنولوجيا.
ووفقا لاختصاصاتها، سهرت الوكالة على تتبع هذا السوق سنة 2014، وذلك من خلال اتخاذ التدابير التالية:

- إلزام شركة اتصالات المغرب بتوفير الولوج إلى بنياتها التحتية للهندسة المدنية؛
- تقاسم الحلقة المحلية والحلقة المحلية الفرعية بما في ذلك من مستجدات (تقسيم الحلقة المحلية المادية، تقسيم الحلقة المحلية الافتراضية (VULA)، عروض التجميع، الخ....) وفقا للقرارات التي اتخذتها لجنة تدبير الوكالة بتاريخ 17 يونيو 2014 وقرار الوكالة بتاريخ 26 دجنبر 2014 .
- استشارة المتعهدين فيما يخص وضع المبادئ التوجيهية لتقديم عرض، من طرف كل متعهد، من أجل الحصول على الألياف البصرية الخامة.

استخدام تكنولوجيا الأقمار الصناعية في المناطق النائية أو الأقل ربحية

إذا كان تنفيذ الإجراءات السالف ذكرها يتيح الولوج لشبكة الإنترنت ذات الصبيب العالي لجزء كبير من الساكنة، فإن تغطية بعض الجماعات، والتالي تغطية مجموع التراب الوطني، لا يمكن أن تتحقق فقط عن طريق التكنولوجيات الأرضية.
فخلال العشر سنوات التي سيستغرقها تنفيذ الجدول الزمني للمخطط الوطني للصبيب العالي، سيكون من الصعب تنفيذ بعض المشاريع الحكومية ذات آثار اجتماعية قوية في المناطق النائية و/أو الأقل ربحية. لذا، شرعت الوكالة في وضع تصور لاستخدام تكنولوجيا الأقمار الصناعية لضمان تغطية الصبيب العالي لكافة الساكنة المعنية وضمان توفير خدمات الإنترنت للمرافق الإدارية العمومية.

3.2 الوصول إلى البنية التحتية للهندسة المدنية

طبقا لقرارات الوكالة المتعلقة بالأسواق الخاصة لخدمات الاتصالات للفترة 2012 - 2014، تم تعيين اتصالات المغرب كمتعهد يمارس تأثيرا مهما في سوق الجملة بالنسبة للبنية التحتية المادية للحلقة المحلية.
في هذا الإطار، بعثت اتصالات المغرب للوكالة بمشروع عرض تقني وتسعيري حول شروط وأحكام استخدام هندستها المدنية من قبل متعهد آخر.

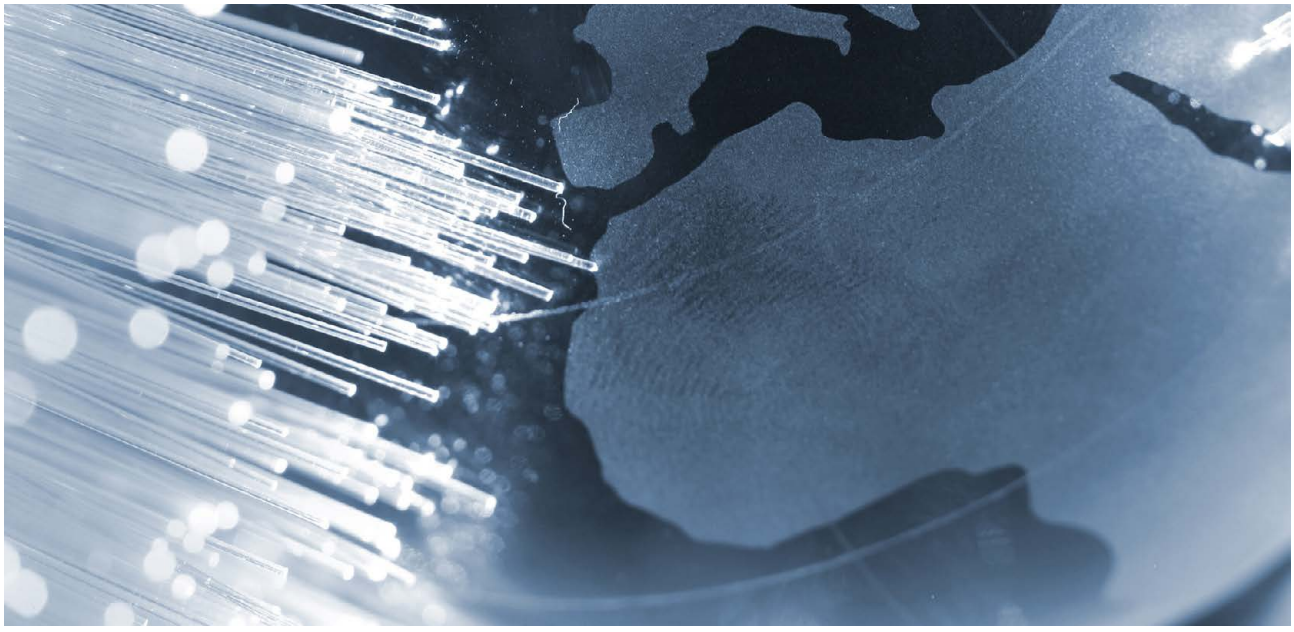

وينص العرض على السماح للمتعهد الآخر، بمجرد أن تسمح بذلك الإمكانيات التقنية المرهونة بالقدرات التقنية للغرف والمقابس المكونة للهندسة المدنية للمتعهد اتصالات المغرب، بالشروع في تمرير سلك الألياف البصرية بين نقطتي تواجد المتعهد. وبعد التشاور مع المتعهدين المعنيين، أصدرت الوكالة يوم 9 ديسمبر 2014 القرار رقم 14-14 المحدد للكيفيات التقنية والتعريفية للوصول إلى مرافق الهندسة المدنية لشركة اتصالات المغرب. ووفقا لهذا القرار، نشرت هذه الأخيرة في يناير 2015 أول عرض جملة من أجل الولوج إلى هندستها المدنية.

4.2 تقاسم الحلقة المحلية والحلقة المحلية الفرعية لشركة اتصالات المغرب.

تقاسم الحلقة المحلية و/أو الحلقة المحلية الفرعية هي عملية تسمح للمتعهدين المنافسين بولوج الحلقة المحلية على خطوط الهاتف النحاسية الخاصة بالمتعهد الذي يملك حلقة محلية، إذ يتم استئجارها من المتعهد كليا أو جزئيا، ويتمكن المتعهدون المنافسون بالتالي من عرض خدماتهم الخاصة لمشتركيهم.

بعد تحديث شبكة الولوج الخاصة بشركة اتصالات المغرب، بهدف تحسين جودة الصبيب المعروض لمستخدمي تقنية ADSL[2]، طلبت الوكالة من المتعهد اقتراح عرض جملة جديد، يخص تقسيم حلقتها المحلية. وبسبب رفض هذا المتعهد، اجتمعت لجنة إدارة الوكالة للتقرير في شأن الإجراءات التسعيرية والتقنية للتقسيم، رغبة منها في الوصول إلى عرض جملة بشروط معقولة، موضوعية، شفافة وغير تمييزية، تتماشى مع الممارسات الدولية. وحثت اللجنة المتعهد اتصالات المغرب بمقتضى قرارها 10/14، على تقديم عرض يتضمن خدمات مختلفة منها :

- عرض وصلة بالألياف البصرية (LFO)
- عرض تقسيم مادي على مستوى عقدة ربط المشتركين لاتصالات المغرب.
- عرض تقسيم افتراضي (VULA) ؛
- عرض تجميع جهوي ووطني (Bit Stream).

وتطبيقا لهذا القرار، تقدمت اتصالات المغرب للوكالة بمشروع عرض جديد. وبعد التشاور مع هذه الأخيرة، ومع المتعهدين المعنيين الآخرين، حددت الوكالة بموجب القرار رقم 19/14 بتاريخ 26 ديسمبر 2014، العناصر التي يجب إدراجها في عروض الجملة.

2 - من خلال تقريب نقط إرسال إشارات ADSL من مقبس هاتف المشتركين عن طريق خزائن بالأحياء تأوي نقط ربط جديدة.

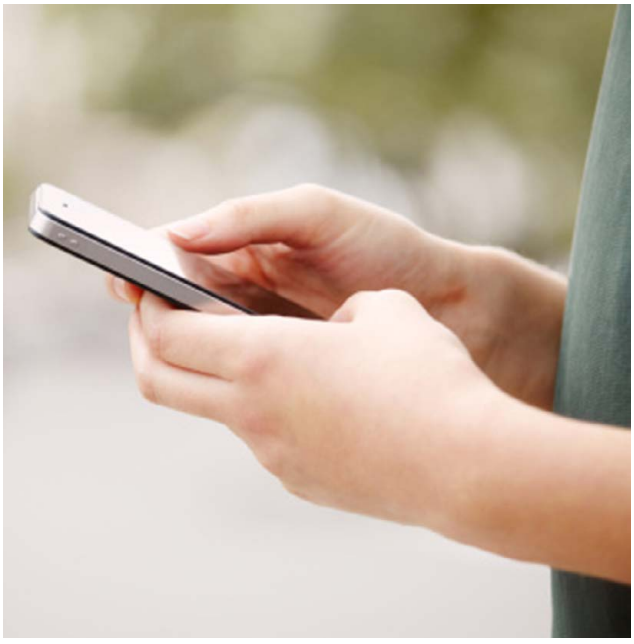

تأطير عروض الجملة المتعلقة بشبكة الألياف البصرية إلى غاية المشترك (FTTH)

نظرا لضعف نسبة نفاذ الخدمات ذات الصبيب العالي على مستوى الأسلاك النحاسية، ارتأت الوكالة أن الاستغلال المشترك للبنيات التحتية الموجودة على مستوى الحلقات المحلية البصرية سيسمح بنشر خدمات الصبيب العالي جدا بشكل أسرع في مختلف ربوع المملكة، وسيجنب كذلك ازدواجية البنى التحتية المكلفة جدا والغير مربحة اقتصاديا.

ومواكبة لأفضل الممارسات الدولية، تبنت الوكالة تدابير تنظيمية على مستوى الولوج إلى الحلقات المحلية البصرية لتقديم خدمات الصبيب العالي والعالي جدا للمشتركين النهائيين، بواسطة تقنية الألياف البصرية إلى غاية المشترك FTTH. وفي هذا الصدد مكن قرار الوكالة 06/14 بتاريخ 16 فبراير 2014 من اعتماد مبادئ توجيهية تخص طرق التشغيل الاقتصادية والتعاقدية لتقاسم البنى التحتية لشبكة الألياف البصرية إلى غاية المشترك (FTTH). وتهدف الوكالة من خلال هذا الإجراء إلى إنشاء إطار مرجعي يعزز ويضمن التبادل والاستغلال المشترك للبنيات التحتية المتعلقة بالألياف البصرية FTTH، وذلك تحت معايير تقنية ومالية موضوعية، متناسبة وغير تمييزية تضمن ظروف المنافسة الشريفة.

وسوف يكون أمام أي متعهد راغب في تسويق عروض الألياف البصرية FTTH الخيارات التالية :

- نشر شبكة FTTH اعتمادا على بنياته التحتية للهندسة المدنية أو البنيات التحتية للهندسة المدنية الخاصة بمتعهد قوي يتوفر عليها سابقا.
- نشر شبكة FTTH بوصل الجزء النهائي لشبكة FTTH الخاصة بمتعهد آخر سبق وقد نشرها، واعتماد البنية التحتية للهندسة المدنية لهذا الأخير، بالإضافة إلى استخدام قدرات الألياف البصرية الممنوحة من طرف المتعهد وذلك عند الاقتضاء.
- تسويق خدمات FTTH للمشتركين وذلك باستخدام شبكة FTTH الخاصة بمتعهد آخر من خلال استخدام عروضه الخاصة.

5.2 تقاسم البنيات التحتية

يعد استخدام شبكات الألياف البصرية ونشر شبكات الجيل الرابع 4G ضروريين لتطوير خدمات الصبيب العالي والعالي جدا. وهما رافعتان هامتان لمواصلة النمو الاقتصادي لسوق الاتصالات في المغرب. وقد جعل الإطار التنظيمي للقطاع ومذكرة التوجهات العامة لفترة 2009-2013 من تقاسم البنيات التحتية رافعة هامة لمواصلة تنمية القطاع. ولهذه الغاية درست الوكالة، خلال سنة 2014، العديد من الوسائل لتفعيل هذه الرافعة.

تقاسم البنيات التحتية للهاتف المتنقل

في شهر غشت 2013، أصدرت الوكالة قرارا للبت بالتراضي في النزاع الحاصل بين اتصالات المغرب وميدي تيليكوم من جهة، وبين وانا واتصالات المغرب من جهة أخرى فيما يهم تقاسم البنيات التحتية. وسهرت الوكالة خلال سنة 2014، على تنفيذ هذا القرار، ولاسيما من خلال إعادة النظر في عقود التقاسم، وتحديد أسباب رفض التقاسم ومراقبة المواقع موضوع هذا الرفض. وعلى الرغم من مختلف التدابير التي اتخذتها الوكالة لحل هذه النزاعات، ظلت النتائج دون التوقعات المنتظرة. لذا ستبادر الوكالة خلال سنة 2015، الى تحسيس الجهات المعنية بأهمية إيجاد حل لمثل هذه النزاعات وطالبتها بالعمل على تسهيل عملية تقاسم البنيات الخاصة بها أو التي تؤجرها من متعهدين آخرين.

تقاسم وتبادل الولوج إلى الألياف البصرية الخامة في المناطق الحضرية (خارج الحلقة المحلية) والبين حضرية

لتحقيق الانتشار السريع لخدمات الصبيب العالي والعالي جدا في المغرب، ولتجنب الازدواجية في البنى التحتية الغير مربحة اقتصاديا، أطلقت الوكالة استشارة تتعلق بوضع الخطوط العريضة بشأن التعريف بمبادئ تبادل الولوج للألياف البصرية الخامة لشبكات الخدمات في المناطق الحضرية (خارج الحلقة المحلية) والبين حضرية. وتهدف الوكالة إلى إنشاء إطار مرجعي يعزز ويضمن التقاسم الموضوعي والمعقول للبنيات التحتية، وفقا للمادة 22 المكررة من قانون رقم 24-96. وبالتالي تتوقع الوكالة التزامات متماثلة بالنسبة للمتعهدين الذين نشروا الألياف البصرية في المناطق الحضرية (خارج الحلقة المحلية) والبين حضرية. وبعد التشاور الذي تم في يوليوز 2014 مع المتعهدين الثلاثة (اتصالات المغرب، ميدي تليكوم و وانا كوربوريت)، يجري الآن وضع اللمسات الأخيرة على مشروع المبادئ التوجيهية بما يتماشى مع أفضل المعايير الدولية في هذا الميدان.

6.2 تحديد هوية مشتركي الهاتف المتنقل

مواصلة للإجراءات المتخذة من أجل تطهير حظيرة مشتركي الهاتف المتنقل بالدفع المسبق من بطاقات الاشتراك SIM مجهولة الهوية، أصدرت الوكالة قرارا جديدا في الموضوع، تم تبليغه للمتعهدين المعنيين. وينص القرار على التدابير الرئيسية التالية :

- المنع الكلي على كل متعهدي الشبكات العامة بيع بطاقات SIM ذات الدفع المسبق قابلة للتشغيل وذلك اعتبارا من فاتح أبريل 2014. ولن يتم تفعيل أي بطاقة SIM ذات الدفع المسبق، والتي تم اقتناءها بدءا من هذا التاريخ إلا إذا كان المتعهد يتوفر على الهوية الكاملة لصاحب البطاقة؛
- في حالة عدم تسليم ملف تحديد الهوية للمتعهد خلال أجل شهرين من تاريخ الطلب (ابتداء من فاتح أبريل 2014) ، يقوم المتعهد بتقييد ولوج كل مشترك مجهول الهوية، إلى بعض الخدمات (إجراء المكالمات، التعبئة، خدمة الرسائل النصية القصيرة) وذلك لمدة شهر واحد.
- بعد انصرام هذا الأجل، إذا لم يتم التوصل بملف تحديد الهوية من طرف المتعهد، يشرع هذا الأخير بتعطيل بطاقة SIM غير محددة الهوية.
- بالنسبة لمخزون بطائق (SIM) التي لم يتم تحديد هوية أصحابها بعد، يمنح المتعهدون أجل سنة واحدة ، ابتداء من فاتح أبريل 2014، لتمكينهم من تحديد الهوية الكاملة لمجموع المشتركين في الهاتف المتنقل بالدفع المسبق؛
- أما بالنسبة للمشتركين مجهولي الهوية الذين يتوفرون قبل فاتح أبريل 2014 على بطائق مشغلة، وضع رقم النداء (1012) رهن إشارتهم لتحديد هويتهم الكاملة وتسوية أوضاعهم مع المتعهدين.
- أطلقت الوكالة حملة إعلامية لتحسيس الزبناء مجهولي الهوية للقيام بإجراءات التعريف بالهوية لدى متعهديهم.

وفي هذا الإطار، أجرت الوكالة تحقيقات ميدانية للتأكد من كون المتعهدين يسهرون على احترام هذه التدابير. وقد أسفرت هذه الحملة على النتائج التالية:

- تم إيقاف بيع بطاقات SIM الجديدة الغير المحددة الهوية مسبقا على مستوى شبكات التوزيع المنظمة بالنسبة لجميع الاشتراكات الجديدة حيث يتم الالتزام بطلب الهوية في الوكالات التجارية للمتعهدين الثلاثة.
- في بعض نقاط البيع غير المباشرة، تبين عدم وجود مراقبة لبيانات تحديد الهوية؛
- وضع المتعهدون الثلاثة رقم النداء 1012، هذا الرقم مشغل حاليا ويسمح للمشترك التأكد من تحديد هويته.

03

تطور سوق الاتصالات

1. الهاتف الثابت
2. الهاتف المتنقل
3. الأنترنت
4. أسماء نطاق الأنترنت ma.
5. دراسة حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تطور سوق الاتصالات

سجلت سنة 2014، مواصلة تطور الولوج واستعمال خدمات الإتصالات، لا سيما الإنترنيت والهاتف المتنقل. فبنسبة نمو سنوي بلغت 72.59%، كما قاربت حظيرة الإنترنيت الوصول إلى 10 ملايين مشترك في المغرب، لتصل نسبة نفاذها إلى 30% من الساكنة. ويعزى هذا النمو إلى دينامية عروض الأنترنيت من الجيل الثالث3G ، وبالخصوص الخدمات التي تزاوج بين الصوت و المعطيات، مما يتيح للمستعمل الولوج بسهولة للعروض بدون التزام و بحركية تامة.

بالنسبة للهاتف المتنقل، فقد سجل دينامية قوية من حيث استعمال خدمات الصوت والمعطيات. كما عرفت سنة 2014 مقارنة مع سنة 2013، ارتفاعا قدره 20,43 % من الدقائق و 74.25 % بالنسبة للرسائل النصية القصيرة المرسلة.

1.3 الهاتف الثابت

برسم سنة 2014، بلغ عدد المشتركين في الحظيرة الإجمالية للهاتف الثابت 2,49 مليون مشترك مقابل 2,92 مليون خلال سنة 2013، أي بتراجع قدره 15%. كما انخفضت نسبة نفاذ الهاتف الثابت في الوقت نفسه إلى 7,5% مقابل 8,9% في السنة السابقة. ويوضح الرسم البياني التالي تطور سوق الهاتف الثابت في المغرب:

تطور حظيرة ونسبة النفاذ إلى الهاتف الثابت

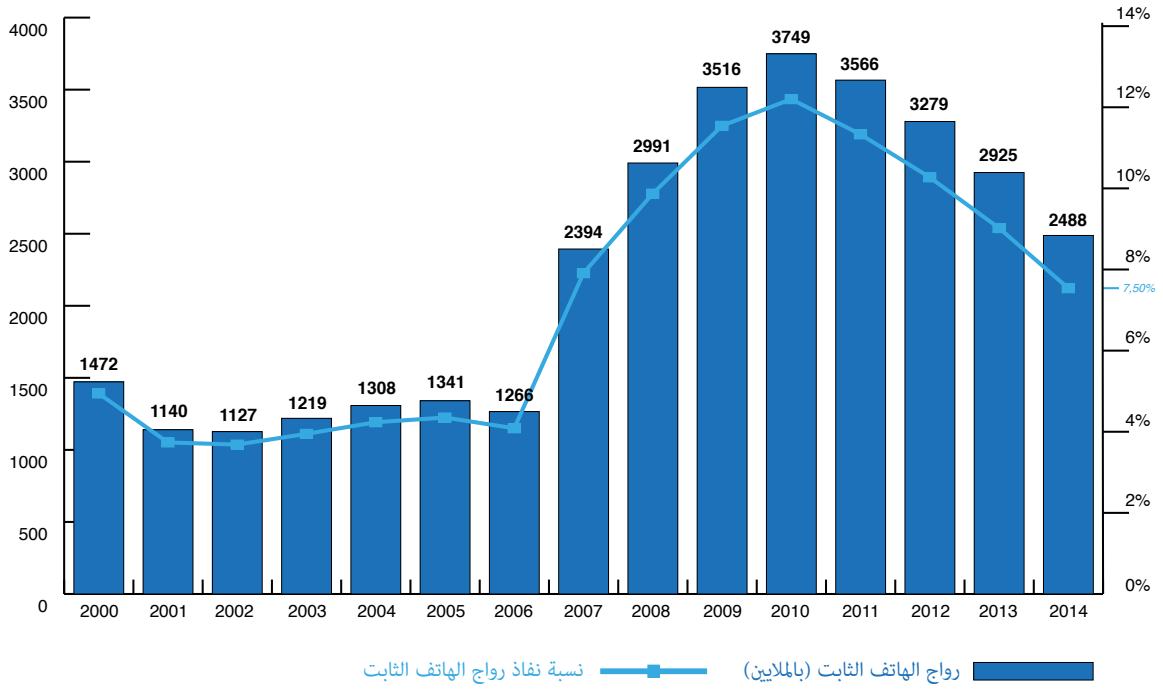

بـ 810440 خط، يمثل الهاتف الثابت بتنقل محدود ثلث حظيرة الهاتف الثابت تقريبا في المغرب:

التطور السنوي وتوزيع حظيرة الهاتف الثابت

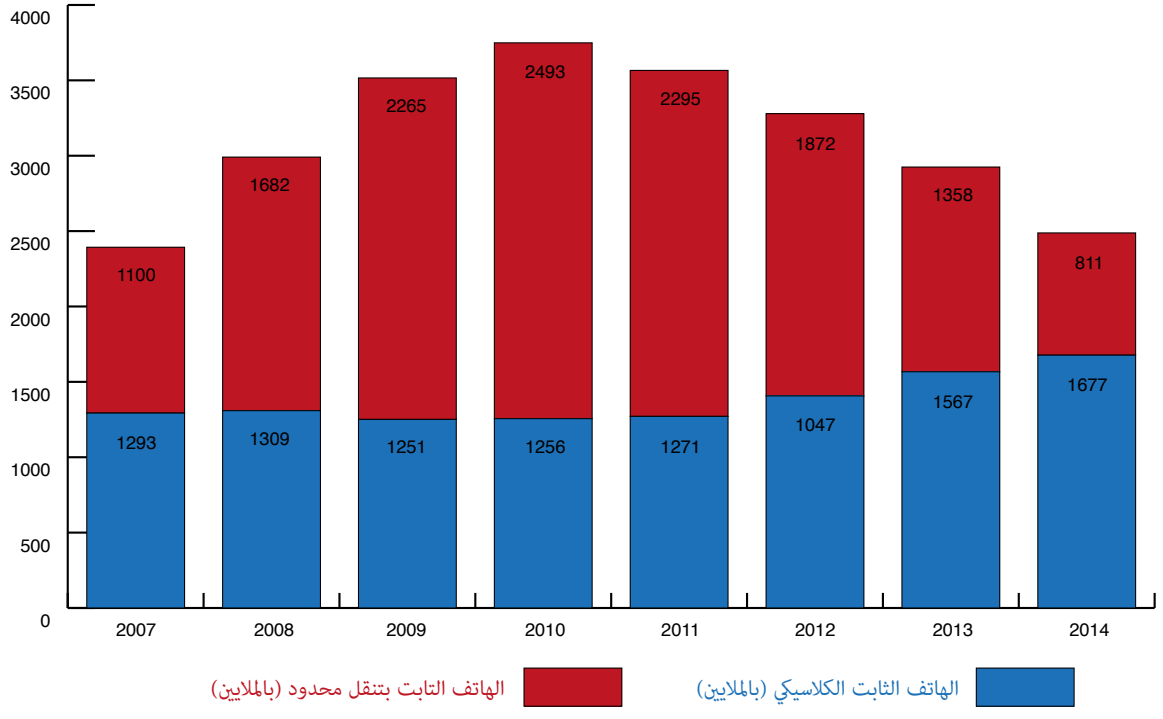

يبين توزيع حظيرة المشتركين في الهاتف الثابت ما بين المقيمين والمهنيين والمخادع الهاتفية تراجعا طفيفا في حصة المقيمين لفائدة المهنيين، حيث يوضح الجدول الآتي بأن المشتركين المقيمين يحتلون صدارة السوق باستحواذهم على نسبة 80.47 % من مجموع الحظيرة، متبوعين بالمشتركين المهنيين بنسبة 18.18 % وبالمخادع الهاتفية بنسبة 1.35 %.

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حصة المشتركين المقيمين	80,40 %	82,11 %	84,49 %	85,37 %	85,66 %	85,33 %	83,67 %	80,47 %
حصة المشتركين المهنيين	12,90 %	12,54 %	11,01 %	10,75 %	11,68 %	13,00 %	14,88 %	18,18 %
حصة الهواتف العمومية[3]	6,70 %	5,35 %	4,50 %	3,88 %	2,67 %	1,67 %	1,45 %	1,35 %
العدد الإجمالي لخطوط الهاتف الثابت	**2.393.767**	**2.991.158**	**3.516.281**	**3.749.364**	**3.566.076**	**3.279.054**	**2.924.861**	**2.487.738**

مع نهاية 2014 ، يمتلك المتعهد اتصالات المغرب حصة قدرها 59.61% من سوق الهاتف الثابت، متبوعا بالمتعهد «وانا كوربوريت Wana Corporate» بنسبة 38.92 % ويليهما المتعهد ميدي تيلكوم بنسبة1.47 % . وقد عرفت الحركة الهاتفية الثابتة انخفاضا طفيفا مقارنة مع سنة 2013 ، إذ بلغت حركة الهاتف الثابت الصادرة ، سنة 2014 ، 3897 مليون دقيقة، مسجلة انخفاضا سنويا نسبته 16%. ويوضح الرسم البياني التالي تطور الحركة الهاتفية الصادرة[4] للهاتف الثابت في المغرب :

تطور الحركة الهاتفية الصادرة للهاتف الثابت*

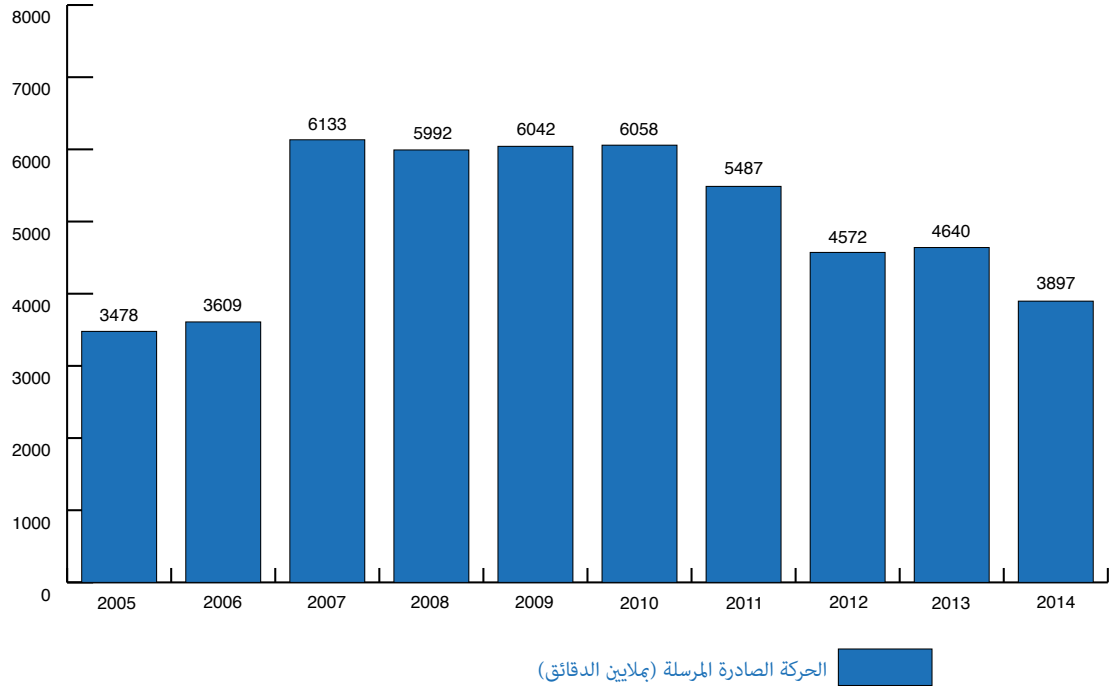

* ابتداء من سنة 2007، يمثل هذا الرقم الحركة الهاتفية الصادرة عن شبكات الهاتف الثابت والهاتف الثابت بتنقل محدود.

3 - الهواتف العمومية التي تستخدم شبكة الهاتف الثابت

4 - الحركة الهاتفية الصادرة للهاتف الثابت تتمثل في مجموع عدد الدقائق المستهلكة خلال السنة من قبل زبائن متعهدي الهاتف الثابت و الهاتف الثابت بتنقل محدود.

عرف الاستعمال المتوسط الشهري الصادر عن كل زبون للهاتف الثابت تراجعا طفيفا بنسبة 3% بين نهاية سنة 2013 ونهاية سنة 2014. منتقلا من 125 دقيقة إلى 121 دقيقة شهريا.

تطور الاستعمال المتوسط الشهري الصادر عن كل زبون للهاتف الثابت

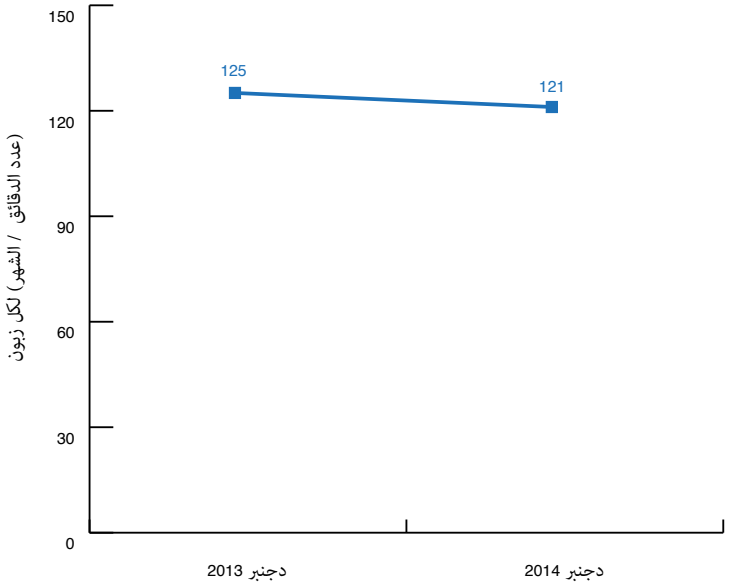

سجل سعر مكالمات الهاتف الثابت الذي يقاس بالعائد المتوسط للدقيقة ارتفاعا، حيث انتقل هذا الأخير من 0.69 درهم دون احتساب الرسوم، مع نهاية سنة 2013، إلى 0.78 درهم دون احتساب الرسوم، مع متم 2014، أي بارتفاع قدره 13%.

تطور العائد المتوسط للدقيقة في الشبكة الثابتة

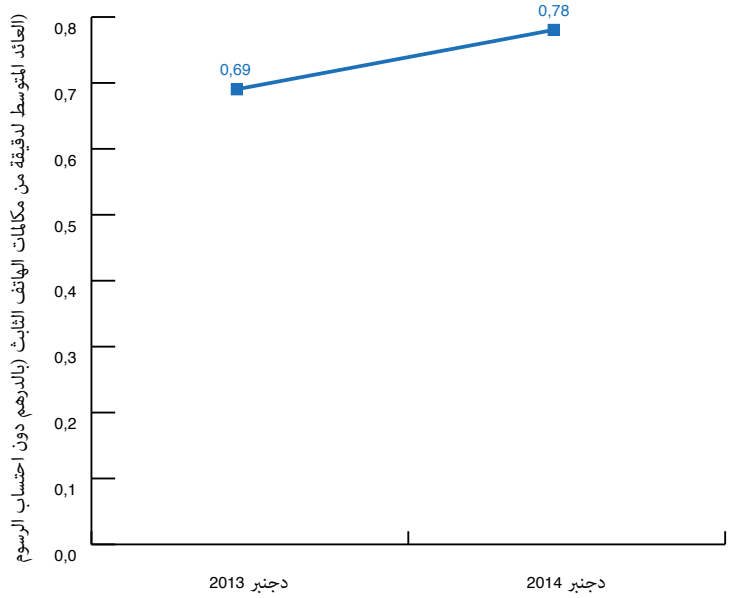

5 - يحسب الاستعمال المتوسط الشهري الصادر عن زبون الهاتف الثابت بقسمة الحركة الهاتفية الصادرة الثابتة بالدقائق على متوسط عدد المشتركين خلال الفترة المعنية بالشهور (12 شهرا).
6 - العائد المتوسط لدقيقة المكالمة يحسب بقسمة المبيعات بدون رسوم على الحركة الهاتفية الصادرة بالدقائق.

2.3 • الهاتف المتنقل

يواصل سوق الهاتف المتنقل نموه، حيث بلغ 44.11 مليون مشترك، مع متم سنة 2014 ، مقابل42.42 مليون مشترك، نهاية سنة 2013 ، مسجلا ارتفاعا سنويا يقدر ب 4% .
كما حققت نسبة نفاذ الهاتف المتنقل نموا بحوالي 4 نقاط خلال سنة واحدة، حيث بلغت 132,96% ، عند نهاية سنة 2013 ، مقابل 129,13% ، نهاية سنة 2013.

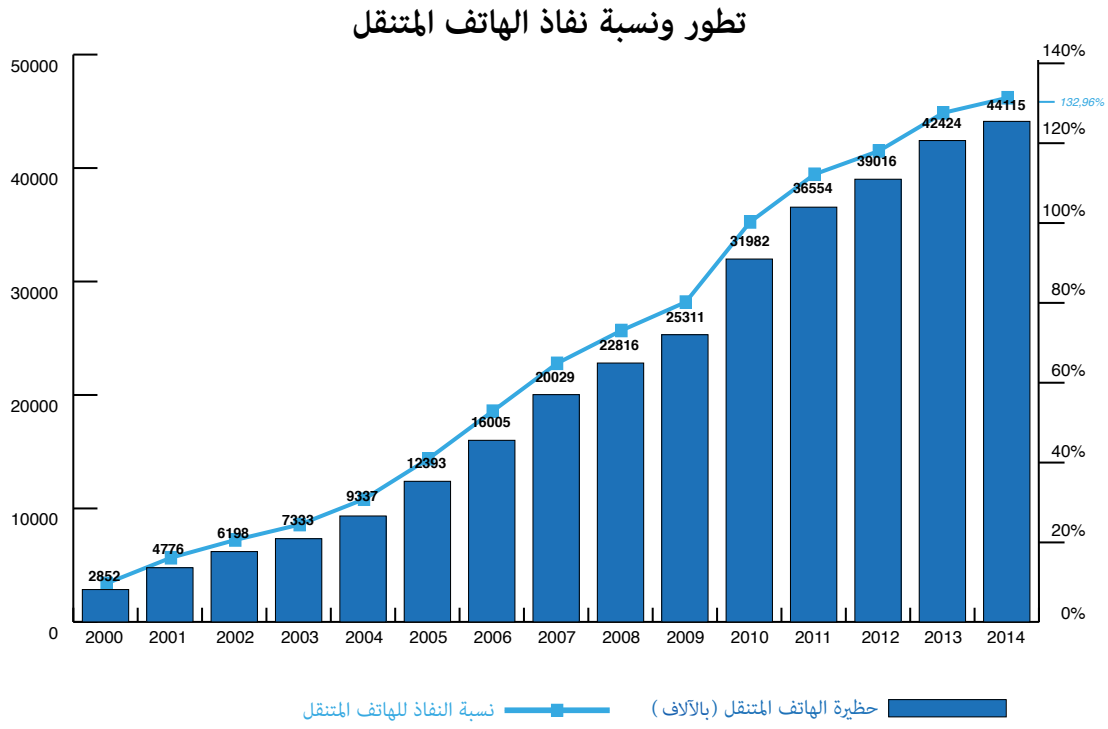

إلى غاية سنة 2014، هيمن المتعهد اتصالات المغرب على حظيرة الهاتف المتنقل بنسبة قدرها 41.32 % مقابل 30.81 % للمتعهد ميدي تليكوم و27.87 % للمتعهد وانا كوربريت.

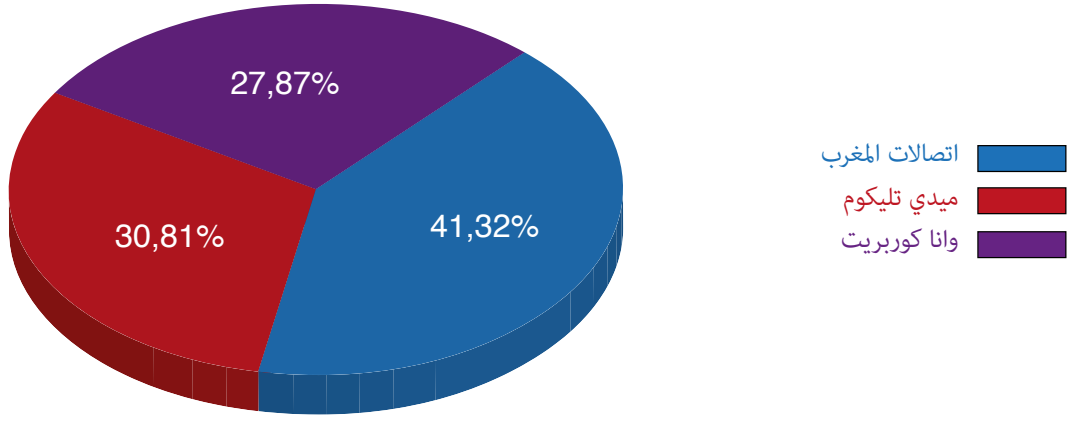

يوضح الرسم البياني الآتي النمو الفصلي لحظيرة الهاتف المتنقل حسب كل متعهد خلال 2014:

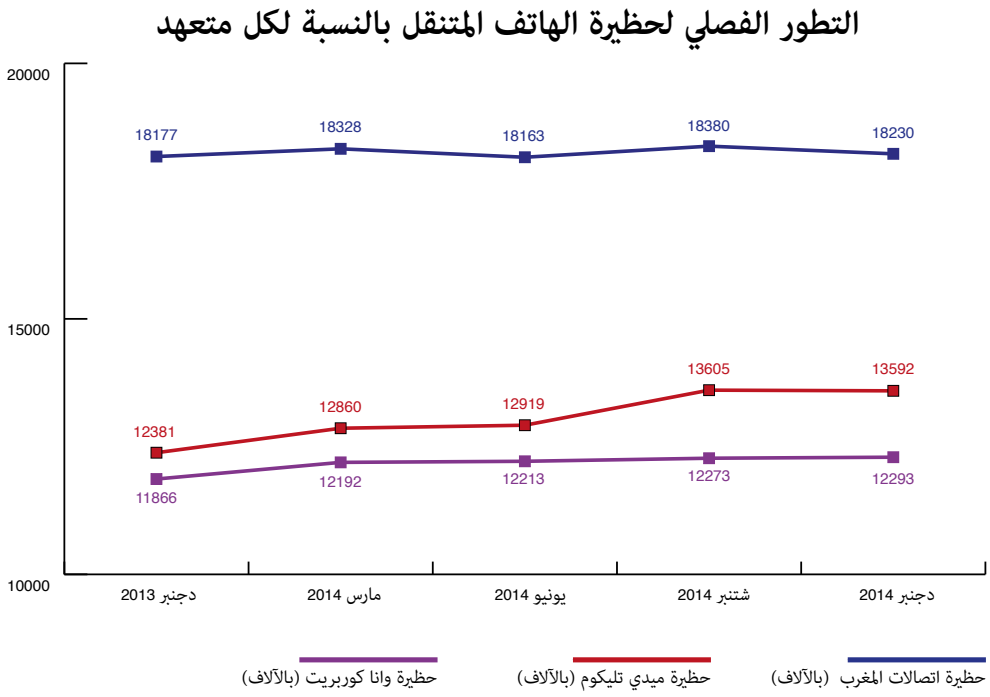

لم يعرف توزيع مشتركي الهاتف المتنقل بالأداء المسبق واللاحق تغييرا ملموسا. حيث يبقى الأداء المسبق مهيمنا على سوق الهاتف المتنقل بنسبة 94.73% حتى نهاية سنة 2014 مقابل94.98% خلال سنة 2013. وخلال سنة 2014، عرف كلاهما ارتفاعا سنويا، قدره 9% بالنسبة للأداء المسبق و 3.7%بالنسبة للأداء اللاحق. ويوضح الرسم البياني التالي النمو الفصلي لحظيرة الهاتف المتنقل حسب نظام الفوترة.

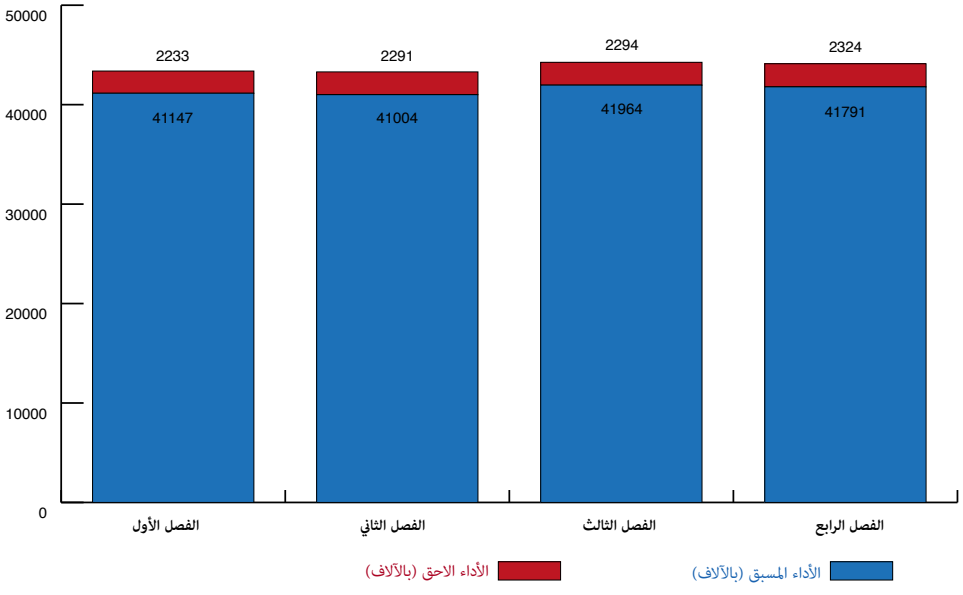

بلغت الحركة الصوتية الصادرة[7] للهاتف المتنقل 48.26 مليار دقيقة، خلال سنة 2014، مسجلة بذلك نموا قدره 20.43% مقارنة مع سنة 2013.
ويعرض الرسم البياني التالي نمو الحركة الهاتفية الصوتية الصادرة للهاتف المتنقل :

تطور الحركة الهاتفية الصوتية الصادرة للهاتف المتنقل

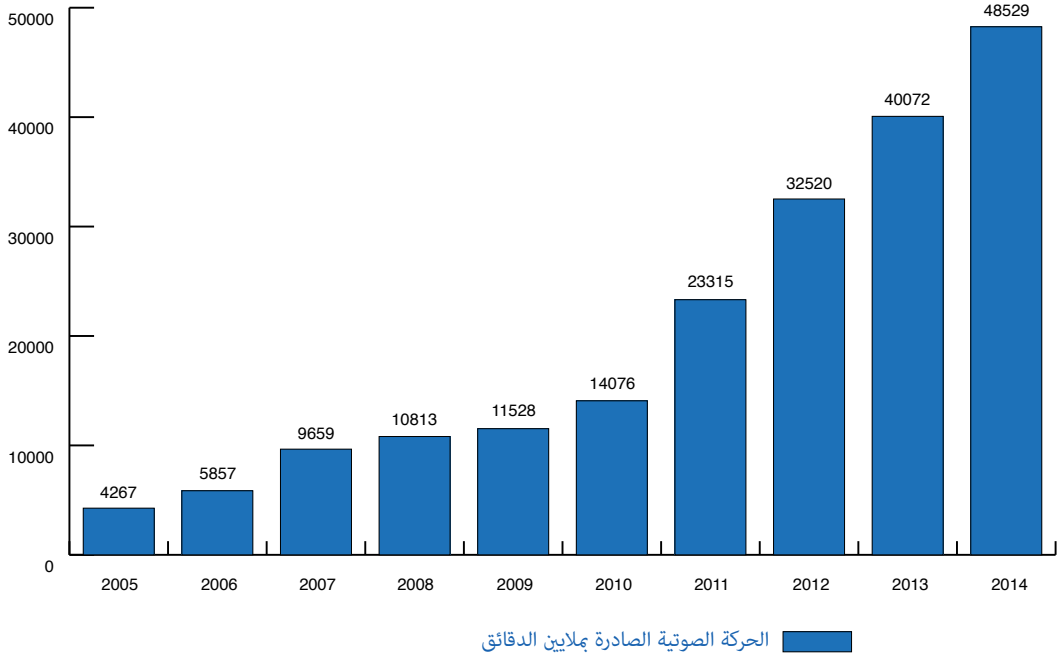

عرفت حركة الرسائل النصية القصيرة الصادرة[8] نموًا كبيرًا قدره 74.25 % مقارنة مع سنة 2013، لتبلغ ما يناهز 19.67 مليار رسالة خلال سنة 2014. ويبين الرسم البياني التالي التطور السنوي لحركة الرسائل النصية القصيرة الصادرة عبر الهاتف المتنقل:

تطور حركة الرسائل النصية القصيرة الصادرة عبر الهاتف المتنقل

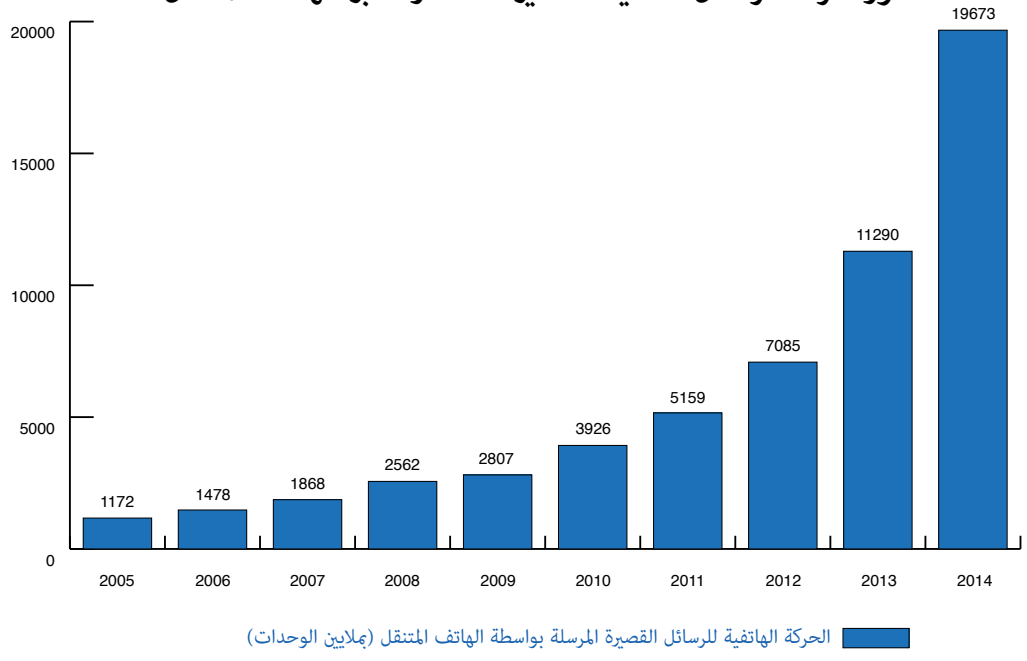

7 - تمثل الحركة الهاتفية الصوتية عدد الدقائق المستهلكة خلال سنة من قبل مشتركي جميع متعهدي شبكات الهاتف المتنقل
8 - تمثل حركة الرسائل النصية القصيرة مقدار الرسائل المرسلة خلال سنة من طرف مشتركي جميع متعهدي شبكات الهاتف المتنقل

ارتفع الاستعمال المتوسط الشهري[9] الصادر عن كل زبون في الشبكة المتنقلة، ما بين نهاية سنتي 2013 و2014، من 83 إلى 92 دقيقة في الشهر لكل زبون، أي بارتفاع قدره .11 % و بالنسبة للأداء المسبق، ارتفع الاستعمال المتوسط بنسبة 18 % إذ انتقل من 60 إلى 71 دقيقة في الشهر. فيما عرف الأداء اللاحق انخفاضا قدره 1 % بحيث انتقل من 488 دقيقة إلى 485 دقيقة في الشهر.

تطور الاستعمال المتوسط الشهري الصادر عن كل زبون في الهاتف المتنقل

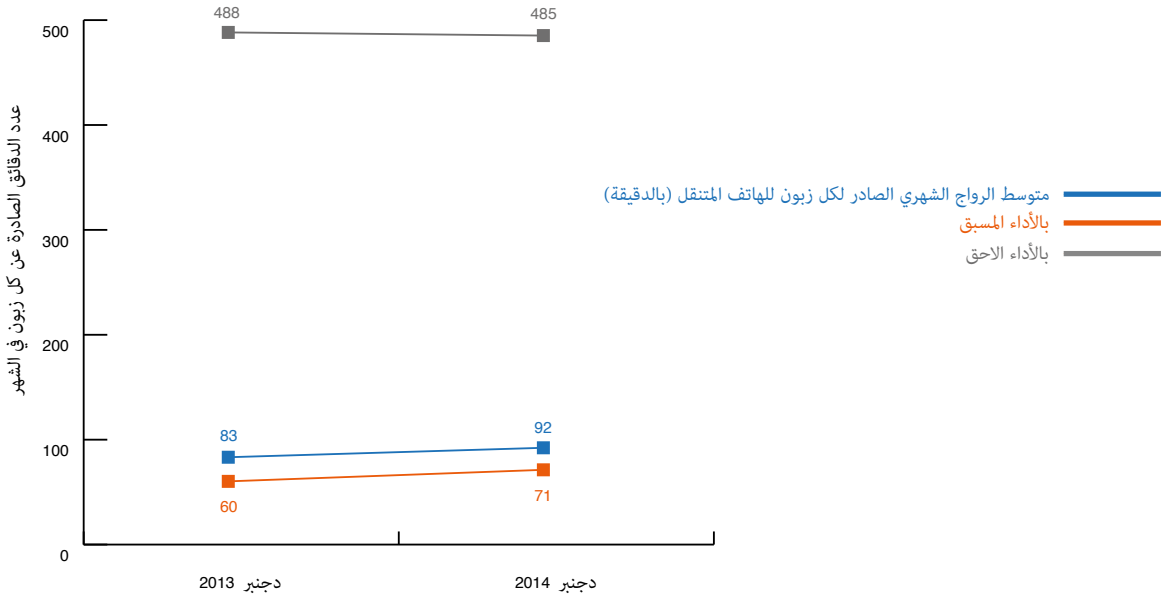

عرفت سنة 2014 انخفاضا في الأسعار قياسا على العائد المتوسط للدقيقة[10] ، بحيث انتقل من0.41 درهم)دون احتساب الرسوم(، نهاية سنة 2013، إلى 0.32 درهم) دون احتساب الرسوم(نهاية سنة 2014، أي بانخفاض قدره 22%.

تطور العائد المتوسط للدقيقة لشبكة الهاتف المتنقل

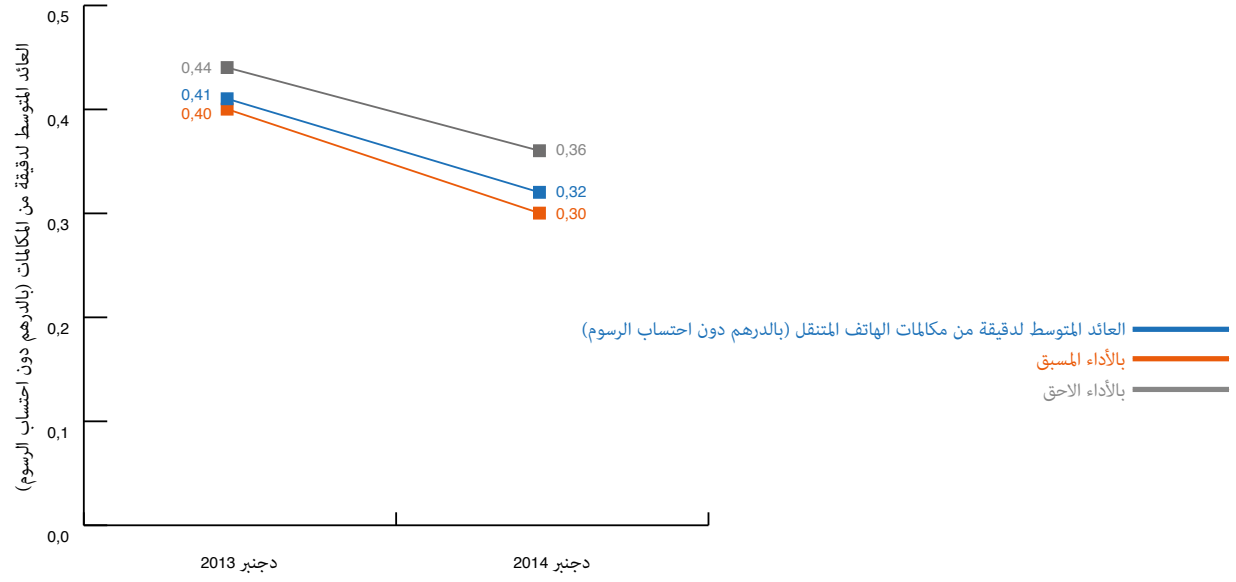

9 - يحسب الاستعمال المتوسط الشهري الصادر عن زبون الهاتف المتنقل بقسمة الحركة الهاتفية الصادرة المتنقلة بالدقائق على متوسط عدد المشتركين خلال الفترة المعنية بالشهور (١٢ شهرا)

10 - يحسب العائد المتوسط لدقيقة المكالمة بقسمة المبيعات بدون رسوم على الحركة الهاتفية الصادرة بالدقائق.

3.3 • الإنترنت

يواصل سوق الإنترنت منحاه التصاعدي بنسبة نمو سنوي قدرها 72.59%وبحظيرة تناهز 10 ملايين مشترك عند متم سنة 2014، حيث كان لهذا النمو تأثير إيجابي على نسبة النفاذ التي بلغت داخل أوساط الساكنة حتى نهاية سنة 2014 نسبة 30 %. ويبين الرسم البياني التالي التطور السنوي لولوج شبكة الإنترنت بالمغرب.

تطور ونسبة النفاذ لشبكة الإنترنت

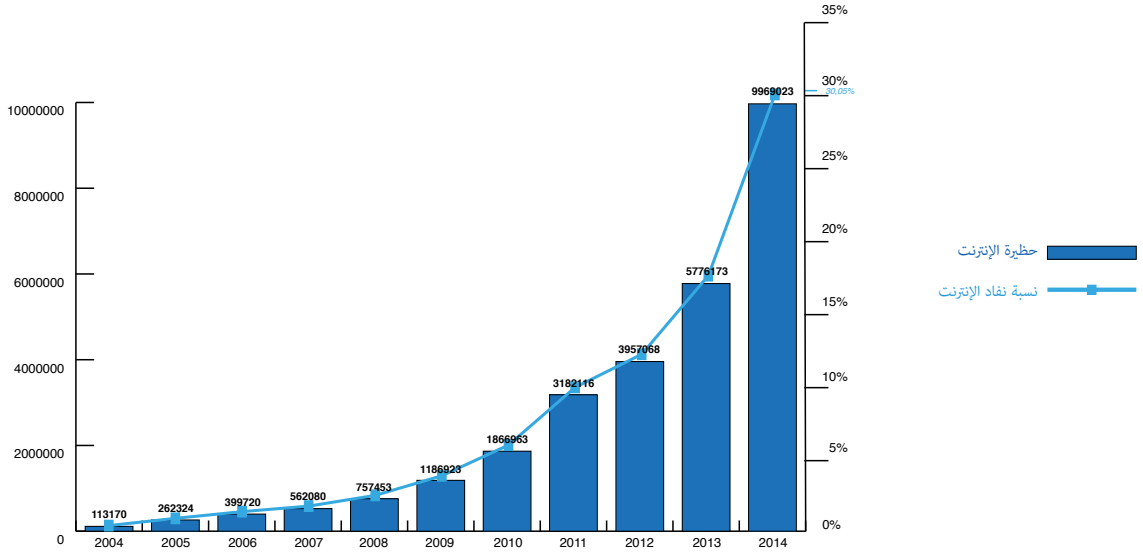

يهيمن مشتركو الإنترنت من الجيل الثالث على السوق بحصة تبلغ 90.12 % من الحظيرة الإجمالية عند نهاية سنة 2014، مقابل 85.5 % خلال سنة 2013. وقد انتقلت حظيرة المشتركين من الجيل الثالث من 5 ملايين مشترك مع متم سنة 2013 إلى ما يناهز 9 ملايين مشترك مع حلول نهاية سنة 2014، أي بنمو سنوي يقدر ب 81.93 %.

كما انتقل مشتركو الإنترنت من الجيل الثالث في خدمة « المعطيات فقط - Data Only» إلى 1330169 مشترك (14.81% مقابل 32.02% نهاية سنة 2013) ، في حين انتقلت حظيرة المشتركين الذين يزاوجون بين الصوت والمعطيات إلى 7654231 مشترك (85.19% مقابل 67.98% مع حلول نهاية سنة 2013)

كما يلاحظ نفس الارتفاع بالنسبة للولوج إلى شبكة الإنترنت عبر ADSL الذي سجل نموا يقدر بـ 17.58 % مقارنة مع سنة 2013، إذ بلغ عدد المشتركين في خدمة ADSL، مع نهاية سنة 2014، 829 982 مشترك، مقابل 835884 مشترك سنة 2013. مع نهاية 2014 تمثل خطوط ADSL بصبيب 4 ميغابايت في الثانية وما فوق نسبة 99.83 % من الحظيرة الإجمالية لخدمة ADSL.

يبرز الرسم البياني التالي توزيع المشتركين في خدمة الإنترنت بحسب نوع الولوج :

توزيع حظيرة الإنترنت بحسب نوع الولوج (دجنبر 2014)

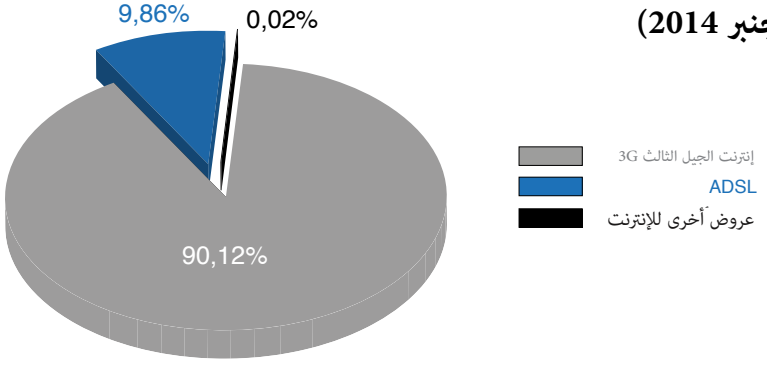

أما بالنسبة للفاتورة الشهرية المتوسطة لكل زبون[11] في خدمة الإنترنت، فقد انخفضت من 36 درهم في نهاية سنة 2013 في الشهر (دون احتساب الرسوم) إلى 23 درهم في نهاية سنة 2014 (دون احتساب الرسوم)، أي بانخفاض قدره 36%. وبالنسبة للإنترنت من الجيل الثالث 3G، فقد انخفضت هذه الفاتورة من 21 درهم (دون احتساب الرسوم) في الشهر، في نهاية 2013، إلى 18 درهم (دون احتساب الرسوم) مع نهاية سنة 2014، أي بانخفاض يبلغ 14%. وفيما يخص الإنترنت عبر ADSL، انخفضت، من جهتها، الفاتورة المتوسطة الشهرية لكل زبون من 98 درهم (دون احتساب الرسوم) في الشهر إلى 93 درهم (دون احتساب الرسوم) خلال نفس الفترة، أي بانخفاض قدره 5%.

تطور الفاتورة المتوسطة الشهرية للإنترنت حسب الزبناء

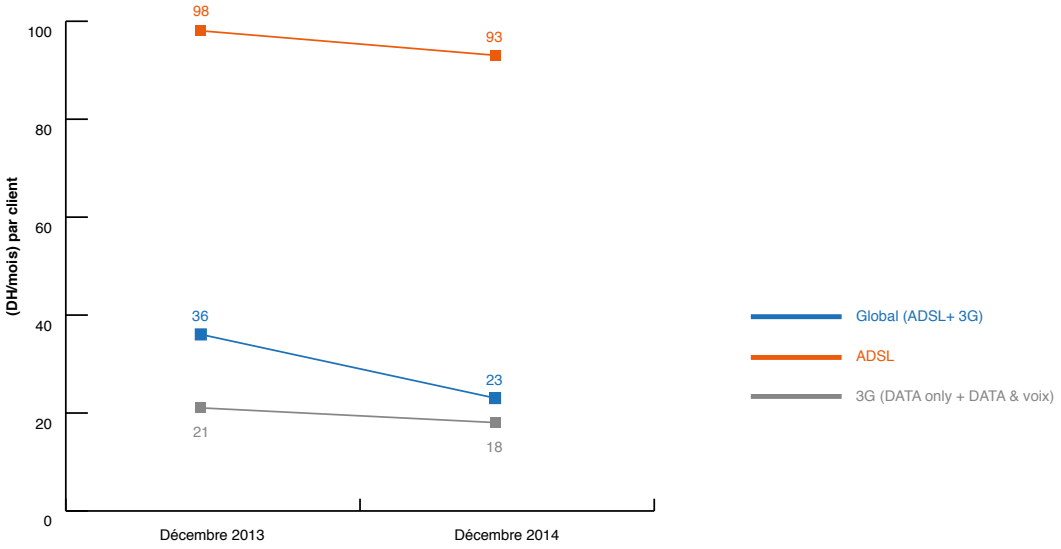

شهدت سنة 2014 ، تطورًا في البنيات التحتية التقنية التي تتيح مواكبة النمو السريع لاستعمالات الإنترنت، حيث عرفت سعات الشريط العابر الدولي نموا سنويا كبيرًا بنسبة 9,22%، إذ انتقلت من 412 GB/s في نهاية 2013 ، إلى 450 GB/s، عند متم سنة 2014.

4.3 • أسماء النطاق .ma

عند متم سنة 2014، بلغ عدد أسماء النطاق ".ma" التي تم تسجيلها 450 54 اسم مقابل 945 50 في نهاية 2013، أي بارتفاع قدره 6,88% خلال سنة واحدة.

تطور أسماء النطاق ".ma"

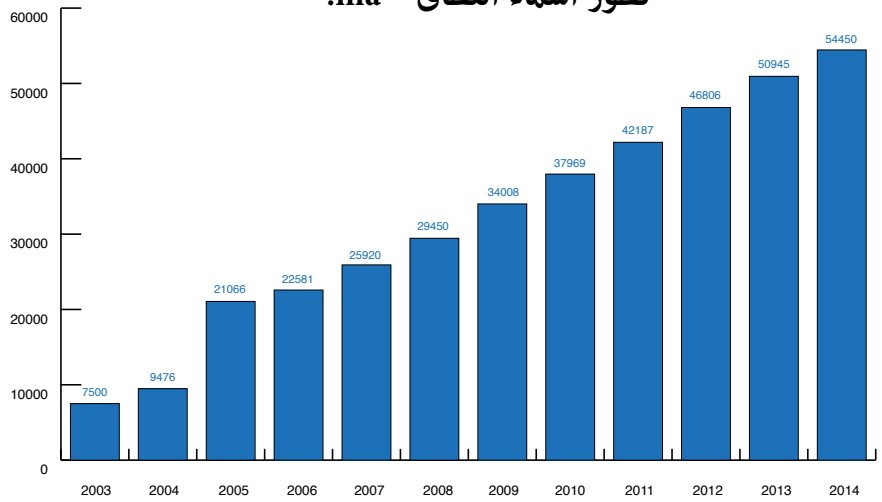

11 - يتم احتساب الفاتورة المتوسطة الشهرية لكل زبون من خلال تقسيم مبيعات الإنترنت دون احتساب رسوم على متوسط عدد مشتركي خدمة الإنترنت شهريا خلال فترة معينة (12 شهر)

عند نهاية سنة 2014 ، تتوزع أسماء النطاق ".ma" كالتالي:

توزيع حظيرة اسم المجال ".ma" حسب التمديدات

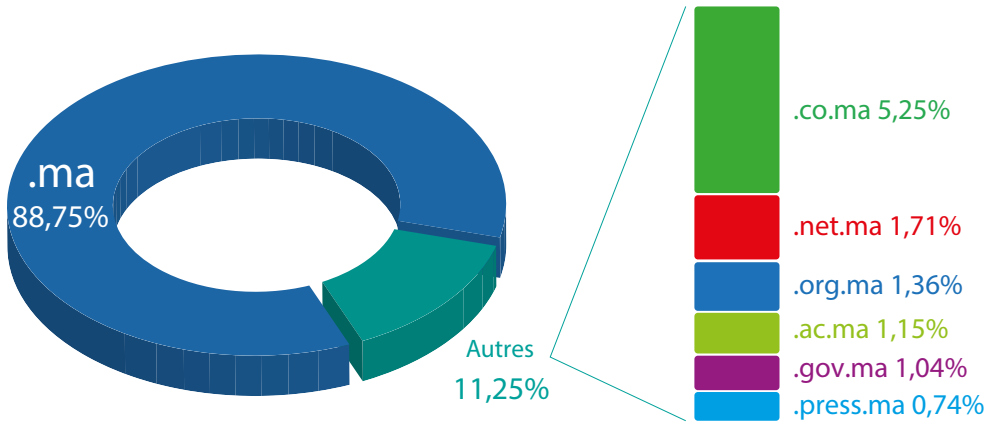

5.3 البحث الميداني المتعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصال

تنجز الوكالة في كل سنة بحثا ميدانيا يتعلق بالولوج واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، يرمي إلى معرفة المؤشرات التي تخص التجهيز والولوج واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال من طرف الأسر والأفراد بالمغرب وأيضا معرفة توجهات ورغبات الأفراد في التجهيز، ورأيهم في جودة الخدمات واستعمال الشبكات الاجتماعية.

وقد أجري البحث من خلال استطلاع تم تنظيمه في شهر مارس 2014، يستهدف السكان المغاربة الذين تتراوح أعمارهم بين (15 - 75 عاما) القاطنين بالوسط الحضري أو القروي المزود بالكهرباء، بغض النظر عن جنسيتهم (1820 أسرة). ويتم جمع المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالمعدات وكذا ولوج واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الأسر والأفراد في المغرب وكذلك مدى مشاركة المغاربة في شبكات التواصل الاجتماعي.

وفيما يتعلق بالهاتف الثابت، عرف التجهيز تدنيا ملحوظا، بنسبة تزيد عن 24 % من الأسر المجهزة سنة 2014. و يظل العائق الرئيسي بالنسبة للأسر غير المجهزة، هو انعدام الحاجة بسبب توفرهم على هواتف نقالة. إذ أن 94.1 % من الأفراد مجهزون بهواتف نقالة. 13 % منهم يتوفرون على أكثر من جهاز، وذلك بانخفاض قدره 4 نقاط بالنسبة لسنة 2013. ومن بين الأشخاص المجهزين بالهواتف النقالة، 38.2 % يتوفرون على هواتف ذكية سنة 2014. و تقدر حظيرة الهواتف الذكية بما يقارب 9.4 مليون، أي بزيادة قدرها 15.7 % مقارنة مع سنة 2013. كما أن ما يقارب 41 % من الأشخاص الذين لا يتوفرون على هواتف نقالة، يعتزمون اقتناءها خلال السنة المقبلة. ومن بين هؤلاء، 43 % يرغبون في الحصول على هواتف ذكية.

لا تزال نسبة الأسر التي تمتلك جهاز الحاسوب في تزايد مستمر شأنها شأن خدمة الولوج إلى الإنترنت المنزلي. تمتلك كل أسرة من اثنتين جهاز حاسوب حيث يبلغ عدد الأسر المجهزة 3.8 مليون أسرة، وبالتالي تكون سنة 2014 قد سجلت زيادة قدرها 6 نقاط مقارنة مع 2013.
41 % من الأسر تتوفر على أكثر من جهاز، حيث تمتلك 27 % من الأسر جهازين بينما يمتلك 14 % على الأقل ثلاثة أجهزة حاسوب. وتمثل الأجهزة اللوحية الآن نسبة 15 % من عدد أجهزة الحاسوب، مقابل 51.7 % من الحواسيب المحمولة.
صرحت 16.6 % من الأسر الغير مجهزة عن نيتهم في الحصول على جهاز حاسوب محمول في الأشهر الـ 12 المقبلة. بينما فضل 12,7 % من الأسر جهازا لوحيا في حين أن 8,2 % فقط يرغبون بامتلاك جهاز حاسوب مكتبي.

من بين العقبات الرئيسية التي تحول دون شراء جهاز حاسوب، حسب الأسر، هي عدم وجود الحاجة بنسبة 65 % وعدم امتلاك المهارات الضرورية للاستعمال بنسبة 52.5 % .

أما بخصوص الإنترنت، فقد بلغت نسبة نفاذه 50,4 % من الأسر المغربية في سنة 2014، وذلك بزيادة قدرها 5 نقاط مقارنة مع سنة 2013. وتبلغ نسبة ولوج الساكنة إلى الإنترنت المتنقل ما يقرب من 36 % من الأسر. في حين أن 5% من الأسر فقط، هي التي تقوم بالولوج إلى الإنترنت عبر خط اتصال ثابت. بينما 9 % من الأسر غير مجهزة بالإنترنت، تنوي الاشتراك خلال 12 شهرا المقبلة، اختارت 63,4 % منها الإنترنت المتنقل. تتمثل الأسباب الرئيسية لعدم تمكن الأسر من الولوج إلى الإنترنت في سنة 2014، أساسا في ارتفاع تكلفة المعدات (47,2 %)، وعدم وجود ضرورة للاستعمال (46.7 %) إضافة إلى ارتفاع تكلفة خدمة الإنترنت.

بلغ عدد مستخدمي الأنترنيت بالمغرب في سنة 2014، ما يقرب من 17.3 مليون أي بزيادة أكثر من مليون مشترك مقارنة بسنة 2013، وهو ما يمثل 56.8 % من ساكنة المغرب. إن الغالبية العظمى من مستخدمي الأنترنيت (84 %) هم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 - 19 عاما. 56,7 % من مستعملي الإنترنت يلجون الإنترنت بشكل يومي، وما يقرب من ثلاثة أرباعهم يقومون بذلك انطلاقا من منازلهم. و59 % منهم يستعملون لذلك هواتفهم المتنقلة أينما كانوا.

ويظل استعمال الشبكات الاجتماعية، والتحدث عبر الرسائل الفورية، ومشاهدة وتحميل محتوى وسائل الإعلام والاتصال، على رأس أنشطة مستخدمي الإنترنت بالمغرب. فغالبيتهم يستخدمون الشبكات الاجتماعية أقل من ساعتين يوميا في المتوسط، من خلال جميع أنواع الأجهزة. غير أن الوقت الذي يقضيه هؤلاء على الشبكات الاجتماعية من خلال هواتفهم المحمولة، أطول من نظيره على جهاز الحاسوب.

04

أنشطة وإجراءات التقنين

1. تحليل الأسواق الخاصة وتحديد المتعهدين الأقوياء
2. معالجة الشكايات ومتابعة الحملات الإشهارية للمتعهدين
3. تدقيق المتعهدين
4. تدبير طيف الترددات الراديوية
5. المراقبة التقنية وتقييم جودة خدمة الشبكات العامة للاتصالات
6. الترخيص للمحطات الراديو كهربائية والموافقة على المعدات
7. نظم المعلومات بالوكالة
8. تدبير أسماء نطاق الإنترنت (.ma)
9. الثقة الرقمية

أنشطة وإجراءات التقنين

1.4 تحليل الأسواق الخاصة وتحديد المتعهدين الأقوياء

وفقا للمادة 15 من المرسوم رقم 2-97-1025 المتعلق بالربط البيني لشبكات الاتصالات، حددت الوكالة بمقتضى قرارها رقم 13/2014 بتاريخ 24 نوفمبر 2014، قائمة الأسواق الخاصة برسم السنوات الممتدة من 2015 إلى 2017 وهي كالتالي:

- سوق المكالمات المنتهية في الشبكة الثابتة، بما فيها الهاتف الثابت بتنقل محدود؛
- سوق المكالمات المنتهية بالشبكة المتنقلة (الصوت)؛
- سوق خدمة الرسائل النصية القصيرة المنتهية بالشبكة المتنقلة؛
- سوق الجملة للوصلات المؤجرة؛
- سوق الجملة للولوج للبنيات التحتية المادية المكونة للحلقة المحلية؛
- سوق الجملة للولوج للبنيات التحتية للهندسة المدنية.

كما حددت الوكالة بالقرار رقم 14/16 المؤرخ في 22 دجنبر 2014، متعهدي الشبكات العامة الذين يمارسون نفوذا مؤثرا في الأسواق الخاصة للاتصالات وفي هذا الإطار، صنفت الوكالة شركة اتصالات المغرب كمتعهد قوي في جميع الأسواق الخاصة وحددت الوكالة مجموعة من الالتزامات التي ينبغي لهذا المتعهد الخضوع لها، وذلك بما يتماشى مع الممارسات الدولية المعمول بها.

2.4 معالجة الشكايات ومتابعة الحملات الإشهارية للمتعهدين

عالجت الوكالة، خلال سنة 2014، أزيد من ستين شكاية وتظلما، مقدمة من طرف المستهلكين والخواص والمهنيين، ويتعلق موضوع هذه الشكايات، على الخصوص، بالجوانب المرتبطة بتحميل الأرقام وجودة الخدمة أو بعض بنود عقود الاشتراك بالدفع المسبق. وبغرض توفير الشفافية بالنسبة للمستهلك، ولتجنب كل سلوك مناهض للمنافسة، تتبعت الوكالة الحملات الوصلات الإشهارية للمتعهدين. وفي هذا الإطار، دعت الوكالة بعض المتعهدين لتعديل وصلاتهم الإشهارية لتتوافق مع الأنظمة المعمول بها.

3.4 تدقيق المتعهدين

يسمح التدقيق التنظيمي بإصدار رأي مفصل ومبرر حول مدى حقيقة التكاليف فضلا عن مطابقتها للنصوص التنظيمية[12] . وترتكز عمليات التدقيق بشكل أساسي على ما يلي:

- اكتمال نظام حساب العائدات وأسعار التكلفة المعتمد لإنتاج القوائم التنظيمية؛
- تقدير مبادئ فصل الحسابات ومستوى فصل الأنشطة؛
- ارتباط قواعد تخصيص التكاليف والإيرادات المعتمدة لإنتاج القوائم التنظيمية؛
- ارتباط تكلفة تعويض رأس المال المخصصة بالأنشطة المقننة؛
- إعادة النظر في كيفيات احتساب المساهمات في المهام العامة للدولة.

تميزت سنة 2014 بالانتهاء من عملية التدقيق التنظيمي للمتعهد اتصالات المغرب برسم السنة المالية 2011، وإطلاق عملية التدقيق التنظيمي لاتصالات المغرب برسم السنة المالية 2012، وكذلك الانتهاء من عملية التدقيق التنظيمي للمتعهد ميدي تليكوم برسم السنة المالية 2010، وبدء عملية التدقيق التنظيمي للمتعهد ميدي تليكوم برسم السنة المالية 2011، إضافة إلى إطلاق عملية التدقيق التنظيمي للمتعهد وانا كوربوريت برسم السنتين الماليتين 2011 - 2012.

4.4 تدبير طيف الترددات الراديوية

تخطيط الطيف الترددي

تتولى الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات تدبير الطيف الترددي لحساب الدولة. وتتلاءم القواعد والمساطر المتبعة من قبل الوكالة مع الممارسات والتوصيات الدولية. وتهدف هذه القواعد إلى استغلال الطيف بشكل أمثل وفعال، ولاسيما بالنسبة للمستعملين الكبار، مثل متعهدي شبكات الاتصالات والمؤسسات العمومية. وهكذا تقوم الوكالة13 بتخطيط الطيف الترددي وتخصيصه وتنسيقه ومراقبته على المستوى الوطني بالنسبة لجميع خدمات المواصلات الراديوية.

بعد مصادقة رئيس الحكومة، تم نشر المخطط الوطني للترددات في الجريدة الرسمية بتاريخ 1 ماي 2014. تحدد هذه الوثيقة المرجعية، خدمات الاتصالات الراديوية المسموح بها وطنيا لكل شريط تردد. وبالتشاور مع المتعهدين الثلاثة والمكتب الوطني للسكك الحديدية، تكلفت الوكالة بتنفيذ توصيات الدراسة حول الإجراءات التقنية والمالية والتنظيمية للإعادة تخطيط الشريط 880-915/925-960 MHz في المغرب.

12 - المرسومان رقم 2-97-1025 و2-97-1026 المتعلقان بالربط البيني وشروط استغلال الشبكات العامة للمواصلات.
13 - تطبيقا للقانون 2496

وفي هذا السياق، شرع المتعهدون المعنيون في عملية تحرير الترددات لأجل حاجيات مشروع الخط فائق السرعة GSM-R الذي سيتم الانتهاء منه في منتصف سنة 2015.
ويجري أيضا توقيع اتفاق بين الوكالة والمكتب المذكور للإشراف على مشروع إقامة شبكة الخط فائق السرعة GSM-R. ومن المقرر أيضا عقد اتفاقات بين الوكالة وكل متعهد من أجل تنظيم الاستعمال الحر للترددات ودفع التعويضات المالية المتفق عليها.
ارتباطا باختصاصها المتعلق بإدارة الطيف الترددي، كلفت الوكالة مكتب استشارة مختصا بإجراء دراسة حول متطلبات الترددات في المغرب في أفق سنة 2025. وتركز هذه الدراسة على حاجيات المغرب لخدمات البث وخدمات الاتصالات المتنقلة على المدى المتوسط والطويل. وقد تناولت الدراسة الجوانب التالية :

- دراسة الوضع الراهن لخدمات الهاتف المتنقل والخدمات السمعية البصرية لتحديد عناصر تطوير هذه القطاعات في المغرب؛
- تحليل أشرطة الترددات المتاحة و/أو تحرير كل من هذه الخدمات بحلول عام 2025؛
- تحديد متطلبات الترددات استنادا إلى ردود الفاعلين في السوق؛
- تحليل المنافع الاقتصادية المرتبطة بتخصيص نطاقات التردد التي تم تحديدها لشبكات المتنقل أو الخدمات السمعية البصرية.

كما تقدمت الدراسة المذكورة بمقترحات في شأن السيناريوهات المحتملة في المغرب بشأن تطوير استخدام الترددات من قبل شبكات الخدمات السمعية البصرية والمتنقلة. وتم أيضا تقديم توصيات تخص متطلبات الترددات سيتم تنفيذها على رأس كل خمس سنوات وذلك حتى سنة 2025.
وشاركت الوكالة سنة 2014 أيضا في الاجتماعات التي عقدتها اللجنة الوطنية المكلفة بالانتقال من البث التلفزيوني التناظري إلى البث التلفزيوني الرقمي الأرضي. وفي هذا السياق، تم إعداد تقرير بشأن الانتقال إلى البث الرقمي الأرضي في المغرب، مع توصيات تهم الجوانب التقنية والتنظيمية والمالية للمشروع، إضافة إلى مشروع تحيين القرار الوزاري المتعلق باستيراد أجهزة التلفزة الرقمية الأرضية.

تبعا للعديد من طلبات متعهدي شبكات الهاتف المتنقل بإجراء اختبارات تكنولوجيا الجيل الرابع بالمغرب، وضعت الوكالة الشروط التقنية والتنظيمية لهذه الاختبارات وقامت بإصدار التصاريح المؤقتة لهذا الغرض.

أنشطة تعيين الترددات

خلال سنة 2014، تمت معالجة العديد من طلبات تعيين الترددات، صادرة عن مستعملي الطيف الترددي على المستوى الوطني. وقد صدرت هذه الطلبات أساسا عن متعهدي الشبكات الوطنية للاتصالات، بترخيص 104 1 رابط جديد للوصلات الهيرتزية، وكذلك عن الحكومة أو المؤسسات العامة وشركات القطاع الخاص، التي استفادت من أكثر من 80 رخصة لإنشاء و/أو تعديل الشبكات الراديو كهربائية المستقلة. وعولجت عدة طلبات تخص استخدام الترددات المؤقتة، حيث تم منح 86 ترخيصا لشبكات راديو كهربائية مستقلة مؤقتة. ومنحت تراخيص الترددات كذلك إلى مختلف الإدارات الأمنية والبعثات الدبلوماسية المعتمدة في المغرب. وفي إطار تحديث الملف الوطني للترددات، استمرت عملية توطيد حظائر الترددات لبعض مستخدمي الطيف الترددي على المستوى الوطني، بما في ذلك بعض الإدارات الأمنية.

وفقا للأنظمة الجاري بها العمل، قامت الوكالة خلال سنة 2014، بدراسة عدة طلبات لتعديل الترددات، من طرف الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري وذلك لتعيين الترددات لفائدة فاعلي الاتصال السمعي البصري على المستوى الوطني. وقد أعطت الوكالة موافقتها للهيئة من أجل تعيين 79 إذاعة صوتية و187 تعيين لتلبية احتياجات القطب العمومي في إطار الانتقال إلى البث التلفزيوني الرقمي الأرضي في المغرب.
في إطار التنسيق الدولي للترددات بها. درست الوكالة وعالجت 6112 طلبا للتنسيق يتعلق بأنظمة الخدمات الأرضية والفضائية تم إبلاغ الاتحاد الدولي للاتصالات، و439 طلبا للتنسيق الثنائي للترددات. إضافة إلى أكثر من 313 عملية تعيين الترددات التي تحتاج لحماية على المستوى الدولي من أجل تسجيلها بالملف المرجعي الدولي للترددات تم إبلاغها كذلك للاتحاد الدولي. وقد تمت كذلك معالجة حالات تشويش ناتج عن تداخل تعيينات البث الإذاعي المرتبطة بمحطات تنتمي للدول المجاورة.

إضافة إلى هذا، شاركت الوكالة في اجتماعين للاتحاد الدولي للاتصالات، من أجل مراجعة المخطط الرقمي لجنيف لسنة 2006 للبلدان العربية. وقد هدفت هذه الاجتماعات لتحديد المتطلبات الجديدة للبث الرقمي الأرضي في النطاق 470 - 694 MHz والتنسيق بين هذه الاحتياجات. وفي هذا الصدد، تمكن المغرب من إنجاز 186 مهمة تخطيط في شريط التردد 470 - 694 MHz. وقد تم ذلك بعد موافقة بلد مجاور، كما أن عملية التنسيق مع الدول المجاورة الأخرى ما تزال جارية.

أنشطة إعادة تهيئة طيف الترددات

تتضمن عملية إعادة تهيئة طيف الترددات، القيام بمجموعة من الإجراءات الإدارية والمالية والتقنية الهادفة إلى السحب، الجزئي أو الكلي، للتجهيزات أو الاستعمالات على شريط ترددات معين من أجل استغلاله من طرف شبكات أخرى للاتصالات. في سنة 2014، وكجزء من تنفيذ المخطط الوطني لتطوير الصبيب العالي والعالي جدا، واصلت الوكالة المشاورات مع المتعهدين الحاليين لخدمات الهاتف المتنقل من أجل إعادة تهيئة الطيف في النطاق 790 - 862 MHz.

وقد أسفرت هذه المشاورات على توقيع اتفاق بين الوكالة والمستغلين الحاليين لإعادة تهيئة الطيف وتحرير قنوات التردد في هذا الشريط، وفقا للاتفاقية الموقعة بين الوكالة والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، والذي يحدد إجراءات تحرير شريط التردد 790 - 862 MHz من خدمة البث الإذاعي لصالح خدمات الهاتف المتنقل بالمغرب. كما وقعت الوكالة مع متعهدين اثنين للبث الإذاعي اتفاقا يخص إعادة تهيئة الطيف في شريط 790 - 862 MHz. وتهدف هذه العملية إلى وضع اللمسات الأخيرة على تصفية قنوات البث المستخدمة في هذا النطاق. وسيتم تحرير قنوات التردد المعنية من الخدمة الإذاعية أواخر شهر يونيو 2015.

وفي الوقت نفسه، قامت الوكالة بإجراء تحليل على شرائط الترددات البديلة. والتي سيتم تخصيصها للمستخدمين الحاليين لشريط 790 - 862 MHz، وذلك لتلبية احتياجاتهم. بالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق دراسة لإعداد أشرطة أخرى مرشحة لعملية إعادة تهيئة الطيف.

5.4 المراقبة التقنية وتقييم جودة خدمة الشبكات العامة للاتصالات

يعتبر الطيف الراديوي موردا طبيعيا نادرا يجب أن يتم استغلاله بشكل فعال وعقلاني للاستفادة الكاملة من الإمكانيات التي يقدمها لخدمات الاتصالات. وتعد مراقبة الطيف عنصرا أساسيا في مهمة إدارة طيف الترددات الراديوية. فهي تهدف إلى ضمان احترام مستخدمي الترددات الراديوية للقواعد التقنية والإدارية. وتخص مهام مراقبة الشبكات والتجهيزات الراديو كهربائية العمليات التالية :

- مطابقة الشبكات الراديو كهربائية المستقلة، المحطات الراديو كهربائية المقامة فوق السفن، الشبكات الراديو كهربائية المستقلة الملغاة عبر عملية مسح الترددات المطابقة، المراقبة الطيفية لأشرطة الترددات، وتحليل نتائج مختلف أنواع المراقبة؛
- معالجة حالات التشويش؛
- قياس المجالات الكهرومغناطيسية في إطار معالجة الشكايات المتعلقة بالأخطار المرتبطة بآثار الإشعاعات على الصحة؛
- مراقبة إنجاز المشاريع المدرجة في إطار الخدمة الأساسية للاتصالات؛
- قياس جودة خدمة الشبكات العامة للاتصالات؛
- تحليل المعطيات التقنية ومؤشرات الكفاءة المعلنة من طرف متعهدي شبكات الاتصالات المتنقلة من الجيلين الثاني والثالث؛
- تحليل المعطيات التقنية التي تهم الربط البيني لشبكات المتعهدين ؛
- تتبع مستوى تغطية الشبكات العامة للاتصالات،
- الإعداد والتنظيم والإشراف على اختبارات الحصول على شهادة مشغلي التجهيزات الراديو كهربائية المحمولة وشهادة الهواة.

1. مراقبة المطابقة

تهدف مراقبة المطابقة التحقق من احترام الخصائص التقنية المذكورة في التصاريح الصادرة بالنسبة لشريط تردد معين (الشبكات الإذاعية المستقلة، محطات السفن ومحطات البث، الخ). وقد أنجزت الوكالة، خلال سنة 2014 حوالي 134 عملية مراقبة توزعت كالتالي :

- مراقبة المطابقة، والتي همت 35 شبكة راديو كهربائية مستقلة ؛
- مراقبة ومسح 65 ترددا ؛
- مراقبة 34 محطة راديو كهربائية للسفن.

وبالنسبة لكل شبكة تمت مراقبتها، أرسلت نسخة من محضر المراقبة إلى الهيئات المعنية من أجل تحيين السجل الوطني للترددات وقاعدة المعطيات المتعلقة بالفوترة.

بالنسبة للشبكات المصرح «بعدم مطابقتها»، تم إرسال إنذارات للمستعملين المعنيين من أجل الامتثال لمقتضيات الأذون المسلمة من طرف الوكالة وذلك خلال أجل لا يتعدى شهرا واحدا.

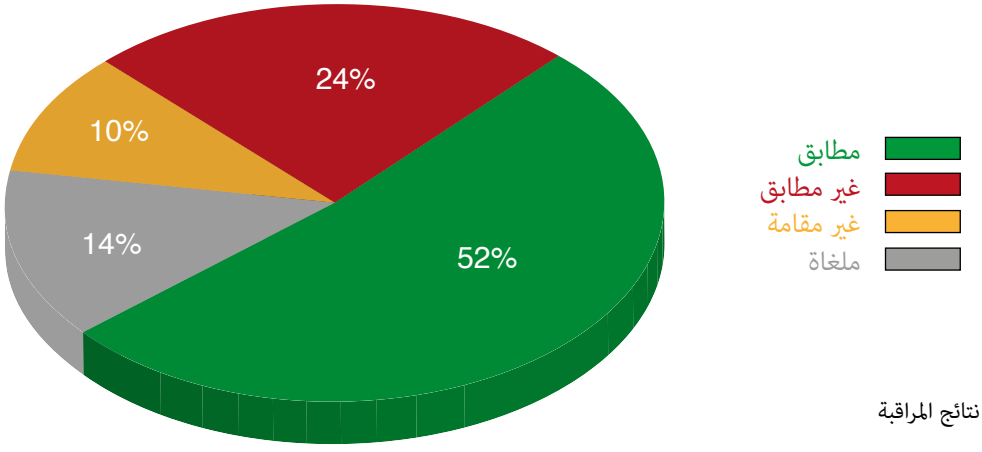

المعالجة حسب نتائج المراقبة

2. معالجة حالات التشويش حسب نتائج المراقبة

تعد عملية معالجة حالات التشويش، آلية للفحص، تهم تسوية المشاكل الناتجة عن تداخلات الترددات والتي من شأنها التأثير على الشبكات الراديو كهربائية. كما تمكن من معرفة مصدر التشويش واقتراح الحلول الملائمة للحد من ذلك. في هذا السياق، قامت الوكالة بإجراء تحقيق في الشكايات المتعلقة بحالات التشويش والتدابير اللازمة التي من شأنها القضاء على الاضطرابات التي تؤثر على استخدام الطيف الترددي. ففي سنة 2014، عالجت الوكالة 91 شكاية متعلقة بحالات التشويش.

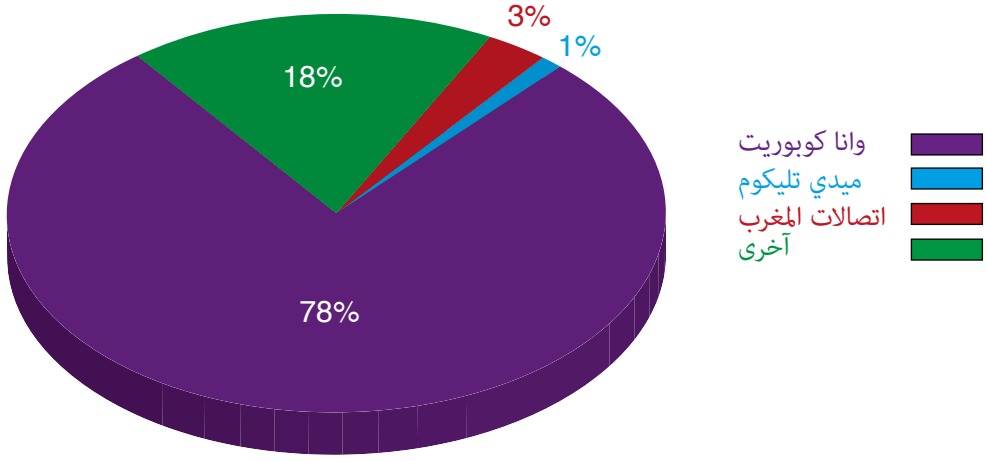

معالجة حالات التشويش حسب عدد الشكايات الخاصة بالمتعهدين و المستخدمين

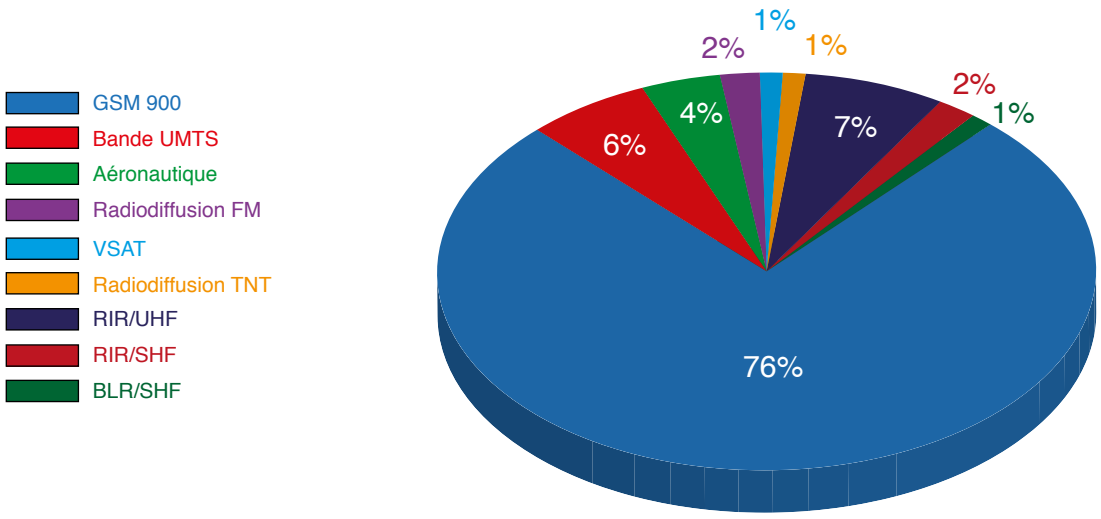

معالجة حالات التشويش حسب نوع الخدمة

3. معالجة الشكايات المتعلقة بآثار الإشعاعات على الصحة

خلال سنة 2014، تلقت الوكالة 19 شكاية تتعلق بتقييم آثار الإشعاعات على الصحة. وقد خضعت هذه الشكايات لعمليات قياس تقنية بعين المكان، حيث تم إبلاغ المعنيين بالنتائج التي أسفرت عنها.

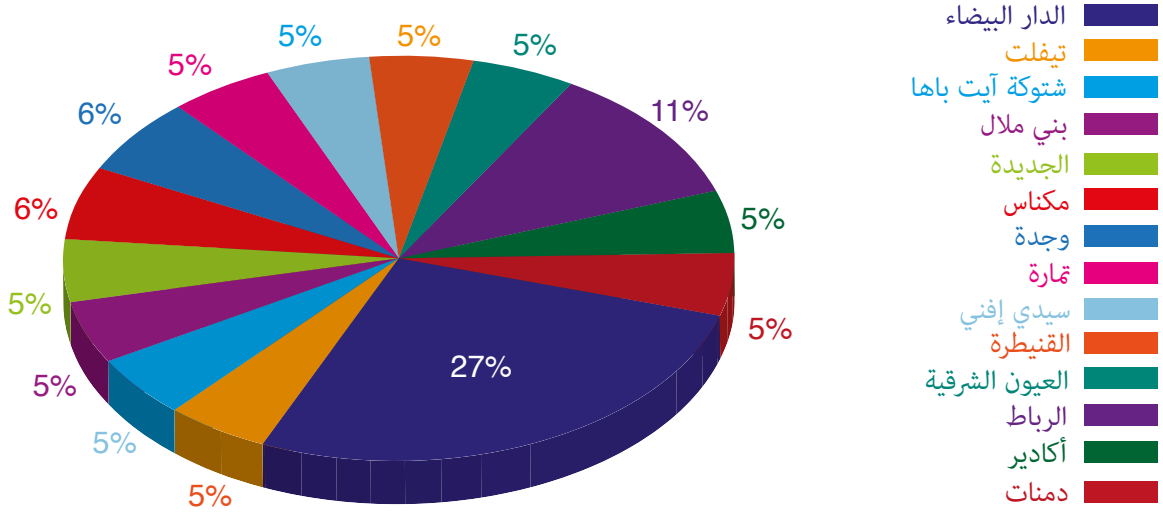

عدد الشكايات المعالجة المتعلقة بآثار الإشعاعات على الصحة حسب المدن

بالنسبة لمجموع القياسات التي تم إنجازها بعين المكان، أبانت النتائج المحصل عليها أن قيمة المجالات الكهرومغناطيسية، هي دون مستوى الحد الأدنى للتعرض الإشعاعي المحدد في منشور وزارة الصحة رقم 21 بتاريخ 22 ماي 2003.

4. اختبار الحصول على شهادة ممارس

نوع الاختبار	الدورة	عدد المشاركين/الممتحنين	نسبةالنجاح
شهادة محدودة لمهاتف راديوي • الاختبار النظري • الاختبار العملي	10 ماي 2014	28	% 93
	دورة خاصة: 14 نونبر 2014	1	% 100
شهادة عامة لمشغل للنظام العالمي للنجدة والسلامة البحرية منظم بالمعهد العالي للدراسات البحرية بالدار البيضاء.	20 يونيو 2014	22	% 64

جدول يوضح نتائج اختبار الحصول على شهادة ممارس

• مراقبة جودة خدمة متعهدي الشبكات العامة للاتصالات.

في إطار الاختصاصات الموكلة لها، تضطلع الوكالة بمهمة تتبع جودة الخدمات المقدمة من لدن متعهدي الشبكات العامة للاتصالات، وذلك من خلال إجراء حملات منتظمة لقياس مؤشرات جودة هذه الخدمات انطلاقا من عينات ذات دلالة.

وترمي هذه المؤشرات إلى التحقق من توفر الخدمة والولوج إليها واستمراريتها وتوافرها وصدقيتها. وتهم هذه المؤشرات كل من الخدمة الهاتفية الصوتية (نسب الإخفاق والانقطاع والنجاح) وإرسال المعطيات (مدة الربط، مدة التحميل، نسبة الاستقبال، صبيب الإرسال، نسبة الأخطاء في المعطيات). تهدف هذه المراقبات إلى ضمان مستوى مُرض للزبناء فيما يخص جودة الخدمة. وتعتمد الوكالة، من أجل تتبع جودة خدمة متعهدي الاتصالات على مقاربتين اثنتين، وهما :

- تحليل جداول البيانات الشهرية المتضمنة للمؤشرات الرئيسية للأداء (KPI) أو تلك التي تطلبها الوكالة من المتعهدين والتي تهم مدى جودة الشبكة خلال الأحداث أو المناسبات المهمة أو الاستثنائية؛
- القيام بحملات قياس ميدانية لتقييم مدى جودة الخدمة.

تهدف الوكالة من خلال هذه الحملات إلى التحقق من مدى احترام متعهدي الشبكات العامة للاتصالات لالتزاماتهم المتعلقة بجودة الخدمة. كما تهدف إلى إجراء تقييم موضوعي وعلمي لجودة الخدمة بناء على معايير وبرتوكولات محددة.

خلال سنة 2014، أنجزت الوكالة تسع حملات لقياس جودة الخدمة المقدمة :

حملات قياس جودة الخدمة المنجزة سنة 2014

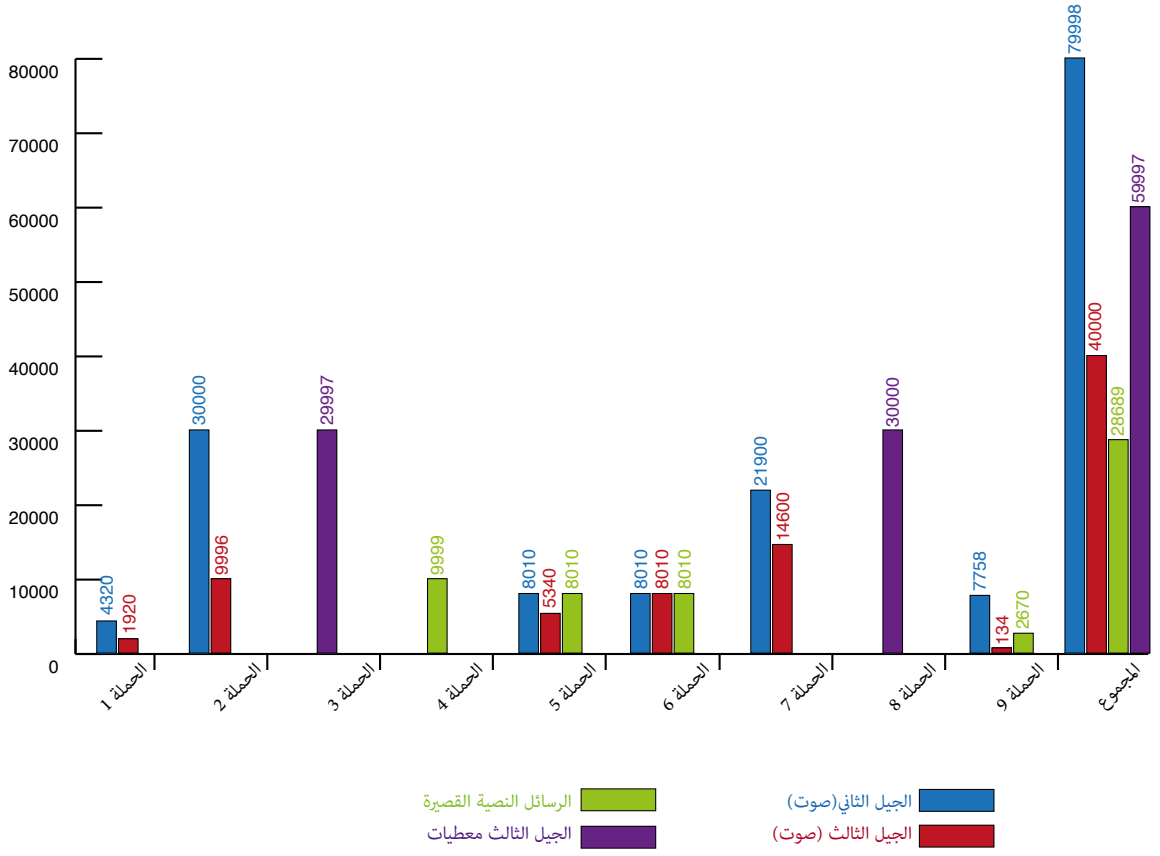

الحملات المنجزة سنة 2014	الجيل الثاني 2G (صوت)	الجيل الثالث 3G (صوت)	الرسائل النصية القصيرة SMS	الجيل الثالث 3G (معطيات)	عدد المدن
الحملة 1	4320	1920	--	--	4 مدن
الحملة 2	30000	9996	--	--	26 مدن + 8 خطوط للسكك الحديدية + الطرق السريعة 19 أجزاء من الطرق الوطنية
الحملة 3	--	--		29997	16 مدينة
الحملة 4	--	--	9999	--	15 مدينة

الحملة 5	8010	5340	8010	--	8 مدن
الحملة 6	8010	8010	8010	--	8 مدن
الحملة 7	21900	14600	--	--	8 مدن
الحملة 8	21900	14600	--	30000	16 مدينة
الحملة 9	7758	134	2670	--	4 مدن
المجموع	79998	40000	26689	59997	--

قياس الجودة حسب نوعية الخدمات

في إطار قياس جودة الخدمة وتتبع مؤشرات أداء الشبكات الوطنية للاتصالات المتنقلة، أحدثت الوكالة آلية لتتبع جودة خدمة الشبكات الوطنية للاتصالات المتنقلة، وتستند هذه الآلية إلى العناصر التالية:

- مواصلة إنجاز حملات قياس ميدانية منتظمة لجودة خدمة مختلف الشبكات، ونشر النتائج بصفة دورية على موقع الإنترنت للوكالة؛
- تحليل للبيانات المرسلة من قبل كل متعهد على أساس شهري؛ البيانات التقنية للشبكة المتنقلة من الجيل الثاني والثالث ولمؤشرات أداء هذه الشبكات (نسب الانقطاع والإخفاق الخ... .)
- التحليل الفصلي للبيانات التقنية الخاصة بجودة خدمة للربط البيني للشبكات المتنقلة (سعة حزم الربط البيني، سعة دارات التشوير، معدلات تحمل حزم الربط البيني...إلخ)

• مراقبة تسويق أجهزة ومعدات الاتصالات

تهم عملية المراقبة، الشركات التي تقوم بتسويق معدات الاتصالات والتجهيزات الراديو كهربائية بالمغرب. حيث يتم كل سنة وضع خطة عمل من أجل مراقبة هذه الشركات. وتهدف هذه المراقبة إلى تقييم مدى احترام الالتزامات التنظيمية في مجال استيراد معدات الاتصالات من جهة، والإخبار بإجراءات الدخول الجاري بها العمل والتحسيس حول كيفية الحصول على شهادة الموافقة الموضوعة من قبل الوكالة. في هذا الإطار، خضعت 31 شركة للمراقبة في سنة 2014، غالبيتها كانت في وضعية سليمة. في حين، طُلب من الشركات الأخرى تسوية وضعيتها، وتم إطلاعها على مساطر الموافقة على الأجهزة الجاري بها العمل.

وفيما يخص مراقبة مقدمي الخدمات ذات القيمة المضافة، فقد همت الحملة الأولى التي انطلقت سنة 2014، 22 مدينة بالمغرب؛ حيث تمت مراقبة ما مجموعه 421 ناديا للأنترنت ومركز نداء. أسفرت هاته المعاينات عن ملاحظة عدم احترام عدد من مقدمي خدمة الإنترنت للعموم (نوادي الإنترنت) للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل، وعدم القيام بتصريح مسبق لدى الوكالة. وقد قام معظم أصحاب نوادي الإنترنت التي تمت مراقبتها والذين يوجدون في وضعية غير قانونية بتسوية وضعياتهم.

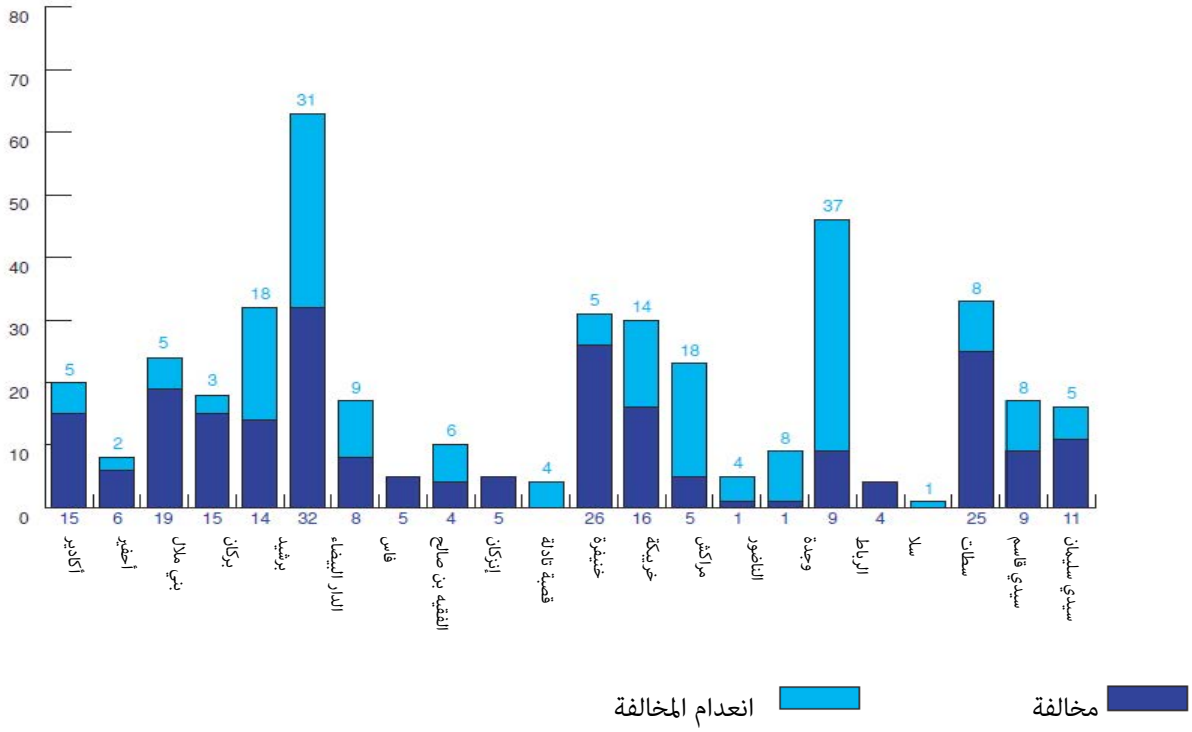

من ناحية أخرى، قامت الوكالة، عقب الشكاوى المقدمة إليها من قبل متعهدي الشبكات العامة للاتصالات، بعمليات مراقبة تحويل الحركة الهاتفية الدولية همت العديد من الشركات التي يشتبه فيها. وقد تمت مباشرة التحقيقات، بتعاون وثيق مع مصالح النيابة العامة المختصة. وتم إبلاغ المتعهدين المعنين والسلطات القضائية المختصة بنتائج هذه التحقيقات.

6.4 الترخيص للمحطات الراديو كهربائية والموافقة على المعدات

طبقا للنصوص القانونية الجاري بها العمل، يتم استغلال كل محطة راديو كهربائية محمولة على ظهر السفن أو الطائرات، بناء على الترخيص المسبق للوكالة. وخلال سنة 2014، تلقت الوكالة أكثر من 1619 طلبا مقدما من طرف مالكي السفن وأكثر من 186 طلبا بالنسبة للطائرات، تمت معالجتها بالكامل.

كما يخضع استعمال التجهيزات الراديو كهربائية للاتصالات عبر طرق الملاحة الجوية أو البحرية أو في إطار خدمة الهواة، إلى الحصول المسبق على شهادة ممارس. ولهذا الغرض، نظمت الوكالة خلال سنة 2014، دورتين للاختبارات وسلمت، على إثرهما، قرابة 40 شهادة.

تخضع المعدات الطرفية المخصصة للربط بالشبكة العامة للاتصالات وجوبا للموافقة المسبقة للوكالة. نفس الشيء ينطبق على جميع التجهيزات الراديو كهربائية، سواء أكانت معدة للربط بالشبكة العامة للمواصلات أم لا. وتهدف هذه الموافقة إلى التأكد من مدى مطابقة المعدات الطرفية أو التجهيزات الراديو كهربائية مع الخصائص التقنية الموضوعة على أساس المعايير الدولية والخصائص الوطنية. وهكذا، وافقت الوكالة خلال سنة 2014، على 1280 معدا طرفيا جديدا، منها 1144 تجهيزا راديو كهربائيا.

أما فيما يخص التصريح بتقديم الخدمات ذات القيمة المضافة، فقد سجلت الوكالة خلال سنة 2014، 410 تصريحا جديدا بتقديم خدمة ذات قيمة مضافة، أي بانخفاض قدره 14.40٪ مقارنة بالعام السابق. ويفسر هذا التراجع بانخفاض عدد مقاهي الانترنيت. من جهة أخرى، أضحى نشاط مراكز النداء يشكل اليوم قطاعا هاما لاقتصاد المغرب بفضل نموها القوي، حيث وصل عددها في 31 دجنبر 2014 إلى 530 مركزا، موزعة أساسا في الدار البيضاء والرباط ومراكش.

7.4 نظام المعلومات بالوكالة

يضمن الوكالة استعمالا أمثل لجميع مكونات نظامها المعلوماتي (البرمجيات، التطبيقات، الأجهزة والشبكات، وغيرها). وقد أنجزت سنة 2014 مشروع تصنيف أصولها المعلوماتية، وأطلقت مشروع إنجاز مستودع البيانات "Data warehouse" المتعلق ببيانات قطاع الاتصالات. وبالإضافة إلى ذلك، طورت الوكالة تطبيقا محمولا خاصا بالهواتف الذكية يمكن من نشر بيانات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المغرب. ويمكن تشغيل هذا التطبيق على نظامي Androïd وIOS، وهو متوفر باللغات العربية، الفرنسية والإنجليزية.

8.4 تدبير أسماء نطاق الإنترنت «.ma »

في إطار وضع قاعدة جديدة لتدبير أسماء النطاق « .ma » استعانت الوكالة بمؤسسة خارجية للإدارة التقنية لأسماء النطاق، تتمثل في المتعهد اتصالات المغرب، وذلك بعد الاستشارة التي أطلقتها الوكالة سنة 2013. وقد عينت الوكالة هذا المتعهد كمسؤول عن اقامة وتشغيل وصيانة القاعدة الجديدة «.ma » والتي تسمح بالتدبير التقني والإداري لأسماء النطاق «.ma » وأسماء النطاق المعادة باللغة العربية «.المغرب». حيث تم في يوم 12 فبراير 2014 التوقيع، بين الطرفين، على اتفاقية لمدة 7 سنوات قابلة للتجديد. ويدخل ذلك في إطار حفظ الحقوق المشتركة للطرفين.

لدعم إنشاء القاعدة المحورية الجديدة لإدارة أسماء النطاق «.ma »، أعدت الوكالة مشروع قرار، يغير القرار رقم 11-08 بمثابة إقرار ميثاق التسمية المتعلق بأساليب التدبير الإداري والتقني والتجاري لأسماء النطاق «.ma ». وقد أعد مشروع القرار هذا على أساس دراسة مقارنة لاثنا عشر بلدا، منها الإمارات العربية المتحدة، تونس، الولايات المتحدة، كندا، السويد، فرنسا، بريطانيا وألمانيا. وأطلقت الوكالة يوم 17 يونيو 2014 دعوة لإبداء الرأي على مشروع القرار، وقد حصلت على مجموعة من الملاحظات التي نشرت في شهر يوليوز 2014. يسمح هذا القرار بملاءمة إدارة أسماء النطاق «.ma » للممارسات الدولية الجاري بها العمل والتغلب على الفجوات التي تمت ملاحظتها.

يتم تسويق أسماء النطاق «.ma» من خلال مقدمي خدمات «.ma» المصرح بهم لدى الوكالة باعتبارهم مقدمين للخدمات ذات القيمة المضافة. وفي نهاية سنة 2014، بلغ عدد مقدمي هذه الخدمات 28 مقدما. وفي إطار وضع المنصة الجديدة لتدبير أسماء النطاق «.ma » عقدت الوكالة مؤخرا عدة اجتماعات مع مزوديها لتقديم كل البيانات حول عمليات التدبير الجديدة لأسماء النطاق «.ma ». وستعمل الوكالة على توقيع «اتفاقية مقدم خدمة» مع جميع مقدمي خدمات «.ma ». وقد تم تشغيل القاعدة الجديدة والبوابة الجديدة ابتداء من مارس 2015.

بالإضافة إلى النطاق «.ma »، وفي سياق إنشاء تمديدات جديدة للدول بالكتابات غير اللاتينية (العربية والصينية والروسية، الخ)، حصلت الوكالة من هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN)[14]، على تفويض نطاق المستوى الأعلى العام لرموز البلدان (ccTLD) بالحرف العربي« المغرب .».وقد تلقت الوكالة عدة طلبات لتسجيل اسم النطاق بالحروف العربية تحت تمديد «.المغرب». ويمكن تدبير أسماء النطاق تحت هذا التمديد، من الناحية التقنية، عن طريق القاعدة المحورية الجديدة ، كما سيتم تسويقها من قبل مقدمي الخدمات المصرح بهم لدى الوكالة.

وسيدخل تسويق أسماء النطاقات «.المغرب» حيز التنفيذ ، بعد تعديل القانون 24-96، وكذلك تحيين قائمة مقدمي الخدمات ذات القيمة المضافة وملاءمة قرار التسمية.

14 - هيئة الأنترنيت للأسماء والأرقام المخصصة هي منظمة أمريكية غير ربحية مسؤولة عن تخصيص الفضاءات وعناوين بروتوكول الإنترنت (IP) وضمان التنسيق وإدارة أسماء النطاقات من المستوى الأول بالنسبة للرموز العامة (gTLD) والرموز الوطنية (ccTLD)

9.4 الثقة الرقمية

شاركت الوكالة في الحلقات الدراسية التي ينظمها المركز المغربي للأبحاث المتعددة التقنيات والابتكار، للرفع من مستوى الوعي حول الممارسات التقنية والأمنية الفعالة المتعلقة بجرائم الإنترنت. وقد تمت كذلك مناقشة المشاكل المتعلقة بالحماية المرتبطة بالأدلة الإلكترونية والرقمية. وفيما يتعلق بالامتثال للأنظمة الجارية ومعالجة البيانات الشخصية، أنهت الوكالة الإجراءات المنصوص عليها في القانون 09-08. وفي سنة 2014، تلقت الوكالة من اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي مختلف التراخيص المطلوبة.

05

الخدمة الأساسية وتقليص الفجوة الرقمية

1. برنامج تعميم الولوج لخدمات الاتصالات : «*PACTE*»
2. برنامج تعميم تكنولوجيا الإعلام والاتصال بمؤسسات التعليم العمومي: «*GENIE*»
3. برامج أخرى لتعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال

الخدمة الأساسية وتقليص الفجوة الرقمية

1.5 برنامج (PACTE)

يهدف برنامج تعميم الولوج إلى وسائل الاتصالات (PACTE)، إلى نشر خدمات الهاتف والإنترنت على مستوى 9263 منطقة قروية، والتي تسمى المناطق البيضاء (أي تلك التي تنعدم فيها وسائل الولوج إلى شبكات الاتصالات). وقد تم اعتماد هذا البرنامج من طرف لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات (CGSUT) التي قامت بإسناد إنجاز هذا البرنامج إلى المتعهدين التاليين: اتصالات المغرب، ميدي تليكوم، سيميكوم وسبايس كوم. وقد واجه المتعهدون، عند إنجاز هذا البرنامج، مجموعة من الصعوبات، لاسيما تلك المتعلقة بحيازة العقارات لإيواء الأعمدة والمحطات الأساسية. في 31 دجنبر 2014، وحسب تقارير المتعهدين الخاصة بتنفيذ البرنامج، وصلت تغطية المناطق المدرجة ضمن برنامج PACTE كما يلي:

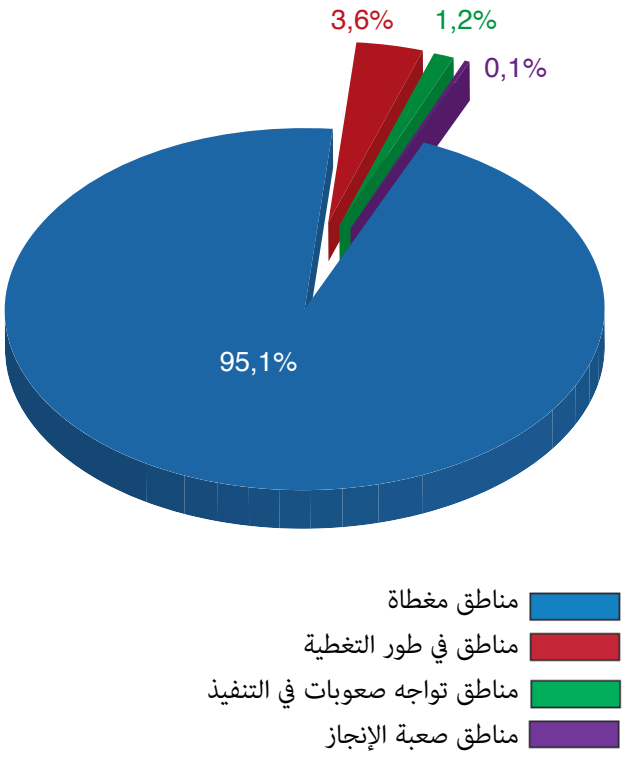

وبالتالي قررت لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات، منح المتعهدين مهلة إضافية لإنهاء الأشغال.

2.5 برنامج GENIE

يغطي برنامج GENIE ما يقارب 10.000 مؤسسة تعليمية موجودة في جميع أنحاء المملكة (في المناطق الحضرية أو القروية) والتي جهزت أو سيتم تجهيزها بأنظمة متعددة الوسائط وربطها بالإنترنت. كما سيتم تجهيز 13.000 مؤسسة تعليمية في المناطق القروية، بحقائب متعددة الوسائط ومرتبطة بالإنترنت. والهدف من ذلك هو تقليل الفجوة الرقمية الإقليمية.

وبالإضافة إلى ذلك، يهدف برنامج GENIE، بفضل محاوره الثلاثة الأخرى : التكوين، الموارد الرقمية وتطوير الاستعمال، إلى تمكين أكثر من 6 ملايين طالب (من جميع المستويات الدراسية) و230.000 أستاذا، إضافة إلى أكثر من 10.000 مدير مؤسسة تعليمية و3.000 مفتشا من الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

من المتوقع أن تصل نسبة الساكنة النشيطة المستخدمة للتجهيزات الرقمية إلى 40 %، بفضل 6 ملايين مستخدم للإنترنت والوسائط المتعددة.

وفيما يلي تلخيص إنجازات البرنامج في عام 2014 حسب المحاور :

1- البنيات التحتية:

• 87 % من المدارس في المناطق الحضرية والقروية مجهزة ببيئة الوسائط المتعددة الأساسية»؛

• 2838 مدرسة في المناطق الحضرية والقروية مجهزة بقاعات متعددة الوسائط (SMM) وحقائب متعددة الوسائط (VMM) إضافة إلى كونها مرتبطة بالإنترنت مع أنظمة حماية؛

• 6500مدرسة ابتدائية في المناطق الحضرية والقروية مجهزة بحقائب متعددة الوسائط.

• 100 مدرسة ابتدائية في المناطق الحضرية والقروية مجهزة بسبورات بيضاء تفاعلية.

2- التكوين:

تم تكوين 70 % (151.558) من هيئة التدريس

إنشاء المركز المغربي الكوري للتدريب المتخصص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتربية في الرباط إضافة إلى فرعيه في كل من مدينتي الداخلة وفاس

ابتداء برنامج التدريب في يونيو 2013 لصالح جميع أطر التدريس التربوية والإدارية (2013 - 2016).

إنشاء أول (الدورات التدريبية والمفتوحة GENIE) بهدف تدريب المدرسين عبر الإنترنت.

3- الموارد الرقمية:

- 90 % من الموارد الرقمية المتماشية مع البرامج الدراسية، تم اقتناؤها وتوزيعها؛
- إنشاء المختبر الوطني للموارد الرقمية (LNRN)؛
- إنشاء بوابة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتربية (www.taalimtice.ma) التي تضم الموارد الرقمية المفهرسة حسب البرامج الدراسية والمستويات؛
- مشروع TelmidTICE: يهم تطوير مفهوم التعلم الإلكتروني عند التلميذ.

4- تطوير الاستعمال:

تم تنظيم 200 ورشة قُرب للتواصل مع الأطر التربوية، وتحسيسها بأهمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مجال التربية. كما تم وضع مرصد وطني لاستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال للتربية، تابع المختبر الوطني للموارد الرقمية (LNRN).

3.5 برامج أخرى لتعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اجتماعاتها السابقة

وافقت لجنة تدبير الخدمة لأساسية للمواصلات على تنفيذ وتمويل مجموعة من البرامج الهادفة لتعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (إنجاز، نافذة، مراكز الولوج الجمعاتية، E-SUP، CAC، NET-U، ...) من طرف صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات.

1- برنامج إنجاز INJAZ

يتيح هذا البرنامج لطلبة السلك الثاني من التعليم المسجلين في الدورات المؤهلة من الحصول على اشتراك سنوي في خدمة الإنترنت وعلى حاسوب محمول أو لوحة رقمية، مقابل دعم مالي لا يتعدى سقفه 3600 درهم لكل مستفيد.

وقد أُعطيت انطلاقة هذا البرنامج سنة 2009، إذ مكن، إلى غاية سنة 2014، من تغطية ما يناهز 106.000 مستفيد من بينهم 18.000 خلال السنة الجامعية 2013/2014، أي بنسبة تناهز 84% من الطلبة المتوفرين على الشروط المطلوبة.

2- برنامج إحداث «مراكز الولوج الجمعاتية»

خص الشطر لأول من هذا البرنامج إحداث مراكز الولوج الجمعاتية في دور الشباب ومآوي الفتيات من أجل توفير خدمات الهاتف والإنترنت.

مع نهاية سنة 2014، تم إحداث 50 مركزا، بينما 25 مركزا آخر في طور الإحداث.

3- برامج E-SUP و NET-U

هذه البرامج تخص التعليم العالي، حيث يروم برنامج E-SUP تعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم العالي، كما هو الحال بالنسبة لبرنامج GENIE المخصص لقطاع التربية الوطنية. أما بالنسبة لبرنامج NET-U، فيروم تزويد الجامعات والأحياء الجامعية بالإنترنت عبر تكنولوجيا WI-FI. ويجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة على هذين البرنامجين لتفعيلهما خلال سنة 2016.

06

التكوين والبحث

1. المعهد الوطني للبريد والمواصلات *INPT*
2. مركز برمجيات الحاسوب *SOFT CENTRE*

المعهد الوطني للبريد والمواصلات

1.6 التكوين والبحث

يعد المعهد الوطني للبريد والمواصلات مدرسة عمومية كبرى للمهندسين، تأسست سنة 1961، ويهتم هذا المعهد بتكوين المهندسين والأطر العليا في قطاع الاتصالات وتكنولوجيات الإعلام، ويشارك كذلك في مجال البحث العلمي والتكوين المستمر. ومنذ سنة 2008، أصبح المعهد عضوا ضمن مجموعة المدارس العليا الفرنسية (CGE).

اعتمد المعهد في سنة 2014 مقاربة تعليمية تهتم بترسيخ وغرس قيم المواطنة والتعلم من خلال الحياة المجتمعية. إن الهدف الرئيسي من هذا النهج هو تعزيز التنمية الشخصية للطلاب المهندسين، وتنمية القدرات الذاتية والقدرة على التعايش خلال تكوين مهندسين متعددي الكفاءات وأصحاب مبادرات.

ولهذا، قام المعهد بإعادة النظر في برامجه التكوينية لتوفير ثلاثة شعب مستقلة لفائدة 650 طالبا مهندسا، والتي تتميز بتنوع عملية التكوين حول هندسة المعلوميات وهندسة تدبير تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى شعبة «هندسة الاتصالات» التي كانت موجودة من قبل. وبالتالي يوفر المعهد ثلاثة شعب وهي:

هندسة الاتصالات، هندسة المعلوميات، وهندسة تدبير تكنولوجيا المعلومات.

النهوض بالبحث والتطوير في ميدان الاتصالات وتكنولوجيات الإعلام.

يتوفر المعهد الوطني للبريد والمواصلات على بنية مخصصة للبحث والتطوير بدعم من مختبر البحث في أنظمة الاتصالات، الشبكات والخدمات (STRS).

يحتضن هذا الأخير ستة فرق للبحث مكونة من أساتذة باحثين وطلبة الدكتوراه. وتشمل هاته الأنشطة، الأبحاث التي تجرى في المختبر، إضافة إلى مشاريع أخرى في إطار عقود الشراكة مع متعهدي الشبكات العامة للاتصالات. الهدف من ذلك هو الاستجابة للاحتياجات الحقيقية في مجال البحث العلمي.

بالإضافة إلى ذلك، يتوفر المعهد منذ سنة 2012، على مركز لدراسات الدكتوراه في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (CEDOC 2TI). حيث يتوزع 142 طالب في سلك الدكتوراه على فرق البحث

المختلفة. كما تم كذلك توقيع 31 شراكة جامعية و11 شراكة مهنية في سنة 2014.

2.6 مركز برمجيات الحاسوب SOFT CENTRE

مركز برمجيات الحاسوب، هو مركز يخص تطوير البرمجيات للجهات الفاعلة في قطاع صناعة تكنولوجيا المعلومات (الوطنية والدولية)، وذلك لتمكينهم من إنتاج برامج مبتكرة من خلال الاعتماد على مهارات البحث في الجامعات ومدارس الهندسة.

ففي سنة 2014، قام المركز بتجميع 54 موردا من 14 مؤسسة جامعية لإنشاء إحدى عشر حلا برمجيا مجددا لفائدة تسع متعهدين تكنولوجيين وطنيين ودوليين، مثل :

- Involys : تطبيقات الهاتف الذكي Vectris وMarket، وتحسين إنتاج بيانات التقارير من قاعدة بيانات؛
- ScreenDy: نظام تطوير تطبيقات الهاتف المتنقل ذات قاعدة محورية متعددة؛
- BRAMS: دليل وتصنيع موصل الخدمات على الإنترنت.
- Thalès Alenia Space : تنظيم حساب صور الأقمار الصناعية تحت نظام HTCondor، وهو أداة لمشاهدة آثار عيوب إرسال الأقمار الصناعية، التي تمت محاكاتها، على أشرطة الفيديو.

وقد أدى هذا النهج إلى ظهور حلول مبتكرة في مجال الهاتف المحمول. وبالإضافة إلى ذلك، مكن المركز، من خلال «مركز المهارة لتطبيقات الهاتف المحمول» الخاص به، من إنجاز مشاريع بحث وتطوير أخذت بعين الاعتبار انتظارات المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة، ومن خلال جمع الفاعلين الخواص في مجال تكنولوجيا المعلومات، خاصة الشركات المبتدئة/الصغيرة جدا (Start-ups) التي تمارس في مجال تطوير تطبيقات المحمول وذلك بتعبئة الكفاءات الأكاديمية للبحث البرمجي (الجامعات ومدارس الهندسة). وبهذه الطريقة، تم تحديد مشاريع من أجل تطبيقات الارتحال، الأنظمة المدمجة، تدبير البيانات/أنظمة المعلومات الجغرافية، وذلك من أجل إعداد دفاتر التحملات المخصصة لإنتاج 7 تطبيقات للهاتف المتنقل.

وأخيرا، وضع المركز اللمسات الأخيرة على مشروع تقارب بين صناع قطاع تكنولوجيا المعلومات ومركز بحوث الدكتوراه للمعهد الوطني لتقنين المواصلات، عبر عملية تجريبية تهم خمسة مواضيع بحوث تطبيقية في مجال البرمجيات (معالجة الإشارة، تطبيقات الهواتف النقالة، والبيانات الكبيرة)، مع بعض شركات تكنولوجيا المعلومات.

07

التعاون الدولي

التعاون الدول

من خلال أنشطتها في مجال التعاون الدولي، تتابع الوكالة باهتمام تطور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والإطار التنظيمي الذي يقنن هذه الأنشطة. كما تشارك في الفعاليات التي تنظمها المؤسسات المتخصصة إضافة إلى تبادل الخبرات مع نظيراتها والمنظمات الدولية المختصة. بصفتها عضوا في العديد من المحافل الإقليمية والدولية، وتشارك الوكالة أيضا بانتظام في الاجتماعات واللقاءات والمنتديات جنبا إلى جنب مع العديد من هيئات التقنين ومتعهدي الاتصالات من جميع أنحاء العالم.

باعتبارها عضوا في الاتحاد الدولي للاتصالات، شاركت الوكالة في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات ومؤتمر المندوبين المفوضين (من 20 أكتوبر إلى 7 نوفمبر سنة 2014، بكوريا الجنوبية). من جهة أخرى، إن بيان دبي، الذي اعتمد في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، المنظم من طرف الاتحاد الدولي للاتصالات في شهري مارس وأبريل من سنة 2014، عزز الدعم السياسي لمهمة التنمية والأهداف الاستراتيجية للاتحاد الدولي للاتصالات.

خلال مؤتمر المندوبين المفوضين، والذي يعقد مرة كل أربع سنوات لتحديد الاتجاه الاستراتيجي للاتحاد الدولي للاتصالات وتحديد مختلف أنشطته، تمت إعادة انتخاب المغرب عضوا في مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات للفترة الممتدة من 2015 إلى 2018. وهذا يؤكد دعم المجتمع الدولي لمختلف المشاريع التي يقوم بها المغرب في قطاع الاتصالات. كما تمت إعادة انتخاب المغرب عضوا في لجنة لوائح الراديو للاتحاد الدولي للمجلس. هذه اللجنة، التي تتألف من 12 خبيرا يمثلون مناطق مختلفة من العالم، تعالج موضوعات مهمة في قطاع الاتصالات الراديوية للاتحاد الدولي للاتصالات (تمت إعادة انتخاب مصطفى بسي، مرشح المغرب ورئيس قسم تدبير طيف الترددات، بالوكالة الوطنية لتقنين المواصلات بالمغرب). وقد تناول هذا المؤتمر عدة قضايا هامة مثل اعتماد دستور مستقر للاتحاد، واستعراض لوائح الاتصالات الدولية، ودور الاتحاد الدولي للاتصالات في السياسات العامة الدولية بشأن قضايا الإنترنت، وكذلك دور الاتحاد في مراقبة نظام التسجيل الدولي للموجودات الفضائية.

وبناء على دعوة من الوكالة، عقدت الشبكة الفرنكوفونية لتنظيم الاتصالات (FRATEL) يومي 30 سبتمبر و1 أكتوبر 2014 في مراكش، جلستها السنوية الثانية عشرة شعار «أية ترددات وأي تدبير للطيف لمواجهة الاحتياجات المستقبلية لقطاع الاتصالات الإلكترونية؟

». وذلك بحضور ما يناهز 130 مشاركا، بينهم عشرون من رؤساء سلطات تنظيم الاتصالات.

وبمناسبة هذا الحدث شرعت الوكالة في تنفيد بنود القرار الذي اتخذه مجلس إدارتها بخصوص تحمل نفقات السفر والإقامة لوفود بعض سلطات تنظيم الاتصالات الأفريقية التي حضرت الاجتماع. هذا وستتولى الوكالة الرئاسة الدورية للشبكة الفرنكوفونية لتنظيم الاتصالات FRATEL في سنة 2016.

وفي مجال التعاون الثنائي، استضافت الوكالة عدة وفود من هيئات التقنين الإفريقية جاءت للاطلاع على تجربة الوكالة. كما استقبلت الوكالة ثمانية وفود تتكون من 35 إطارا ومسؤولا يمثلون السلطات التنظيمية لكل من الجزائر والبنين وبوركينا فاسو والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي وموريتانيا والسنغال.

وبالإضافة إلى ذلك، أبرمت الوكالة سنة 2014 عدة اتفاقيات تعاون في مجال تنظيم الاتصالات، مع عدد من نظرائها الأجانب، خصوصا في أفريقيا، شملت سلطة مالي لتنظيم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمواصلات والبريد. كما عملت الوكالة على تمديد اتفاقيات التعاون المبرمة في عام 2008 مع هيئة تنظيم الاتصالات الإلكترونية والبريد لجمهورية البنين، وأخرى مبرمة، سنة 2010، مع هيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تركيا.

08

الآفاق المستقبلية

الآفاق المستقبلية

تعتزم الوكالة تفعيل عدد من المشاريع المهيكلة في سنة 2015. حيث ستقوم الوكالة بوضع اللمسات الأخيرة على عملية منح تراخيص الجيل الرابع 4G، والتي تعد عنصرا رئيسيا في المخطط الوطني لتطوير الصبيب العالي والعالي جدا، والتي توليه الوكالة اهتماما خاصا.
كما ستعرف سنة 2015، موافقة مجلس الإدارة على مذكرة التوجهات العامة للفترة الممتدة ما بين 2014 و2018 والتي تعكس رؤية الوكالة لتنمية قطاع الاتصالات.

وفي هذا الإطار، سيتم إطلاق العديد من الدراسات والأبحاث. حيث سيتم إجراء دراسة حول سوق B2B (سوق بين الشركات) للإحاطة بكل مكونات هذا السوق، وتحديد المعوقات، واقتراح إجراءات ورافعات بشأن تطويره. كما سيتم إعداد دراسة أخرى حول القيمة الاقتصادية للترددات في المغرب، من أجل تحليل قيمة الأتاوى والترددات المستعملة حسب طبيعة الخدمة. ومن شأن هذه الدراسة أن تقدم توصيات حول المراجعة المحتملة للتنظيمات الجاري بها العمل.

كما ستشهد سنة 2015 تقاسم استخدام الحلقة المحلية المفككة والحلقة فرعية للمتعهد اتصالات المغرب، وكذا الهندسة المدنية الخاصة به، من قبل المتعهدين الآخرين.
وعلى المستوى التنظيمي، فإن الوكالة ستعد النصوص التطبيقية، قبل نهاية السنة، تحسبا لمصادقة البرلمان على مشروع القانون رقم 12-121. المعدل والمتمم للقانون رقم 96-24 المتعلق بالبريد والمواصلات.
وفي مجال التكوين، سيواصل المعهد الوطني لتقنين المواصلات، نهج أسلوب الانفتاح على المقاولات والمؤسسات العمومية الوطنية.

كما سيوقع المعهد اتفاقيات سوسيو اقتصادية، خاصة مع فدرالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وترحيل خدمات (APEBI) والاتحاد العام لمقاولات المغرب.

ومن أجل تنويع مجالات نشاطها، فإن المعهد سيطلق أسلاكا تكوينية جديدة تتلاءم مع متطلبات سوق العمل. كما سيتم اقتراح ماستر في الأمن المعلوماتي ودبلوم في الاقتصاد الرقمي خلال السنة الجارية.
وفي سياق الشراكات ما بين بلدان الجنوب، ومع الفاعلين الاقتصاديين والأكاديميين في أفريقيا جنوب الصحراء، سينظم المعهد، لفائدة أطر أفارقة سلك تكوين يدوم سنتين في إطار سلك المهندسين وتنتهي بالحصول على دبلوم. وسيتم دعم هذا العمل من قبل الوكالة المغربية للتعاون الدولي.

وأخيرا، فإن المعهد سينضم إلى الشبكة العالمية الجامعية للبيئة والتنمية المستدامة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والذي تتماشى عضويته مع سياسته المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة للمؤسسة.

وستقوم الوكالة أيضا بمواصلة مهامها التقليدية المتمثلة في خدمات تنظيم ومراقبة الجودة. كما ستظل مصلحة المستهلك بالطبع في صلب اهتماماتها.

ملحق

النصوص التنظيمية المتعلقة بالقطاع الصادرة سنة 2014

شرعت الوكالة، خلال سنة 2014 وبعد إعلام مجلس إدارتها، في تعديل دفاتر تحملات تخص بعض متعهدي الاتصالات. وذلك لتمديد مدة التراخيص الممنوحة للمتعهدين الحاصلين على تراخيص إنشاء واستغلال الشبكات العامة للاتصالات الفضائية من نوع GMPCS والمتعهدين الحاصلين على تراخيص إنشاء واستغلال الشبكات العامة للاتصالات ذات موارد مقتسمة وقد تم نشر هذه المراسيم في الجريدة الرسمية للمملكة ويتعلق الأمر بـ :

- المرسوم رقم 2-14-66 بتاريخ 7 أبريل 2014 الذي ينص على تجديد الترخيص الممنوح للشركةEuropean Datacom Maghreb S.A.
- المرسوم رقم 2-14-67 بتاريخ 7 أبريل 2014 الذي ينص على تجديد الترخيص الممنوح لشركة SOREMAR.
- المرسوم رقم 2-14-68 بتاريخ 7 أبريل 2014 والذي ينص على تجديد الترخيص الممنوح لشركةMORATEL .
- المرسوم رقم 2-14-69 بتاريخ 7 أبريل 2014 ينص على تجديد الترخيص الممنوح للشركةEuropean Datacom Maghreb S.A.

كما صدر ونشر في الجريدة الرسمية للمملكة في 19 يونيو 2014، مرسوم تغيير اسم شركة جلوبال ستار شمال أفريقيا Globalstar North Africa، التي أصبح اسمها «الحرية تيليكوم» ALHourria TELECOM SA.

وبالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد ثلاثة مراسيم نشرت في الجريدة الرسمية من أجل حذف الجزء المتغير من المساهمة المالية، التي تدفعها الشركات الحاصلة على تراخيص من نوع VSAT، وتهم في هذه الحالة المتعهدين التاليين: جولف سات المغرب، سيمكوم وسبايسكوم.

وأخيرا، تم نشر المرسوم المشترك بين وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي ووزير التعليم العالي والبحث العلمي في الجريدة الرسمية في 18 غشت 2014. ويهم هذا المرسوم الموافقة على دفتر المعايير البيداغوجية الوطنية التي تهم سلك المهندسين بالمعهد الوطني للبريد والمواصلات.

أما فيما يتعلق بالقرارات التنظيمية التي أصدرتها الوكالة سنة 2014 نشير إلى ما يلي:

- قرار رقم 04/2014 بتاريخ 17 فبراير 2014 حول وضع المواصفات التقنية للموافقة على المعدات الراديو كهربائية.
- قرار ANRT/DG/n°03/2014 بتاريخ 31 يناير 2014 المعدل للقرار ANRT/DG/n°13/13 بتاريخ 8 نوفمبر 2013 حول تحديد هوية مشتركي الجيل الثاني والجيل الثالث للهاتف المتنقل في المغرب.
- قرار ANRT/DG/n°06/2014 بتاريخ 16 أبريل 2014 حول اعتماد المبادئ العملية، التسعيرية والتعاقدية، لتقاسم وتبادل البنية التحتية لشبكات الألياف البصرية إلى غاية المشترك (FTTH).
- قرار ANRT/DG/n°08/2014 بتاريخ 20 ماي 2014. يهم الحل الودي للنزاع بين المتعهدين اتصالات المغرب ووانا، حول تفعيل البنود التقنية والتعاقدية لتقاسم الحلقة المحلية والفرعية لشركة اتصالات المغرب في ظل ظروف تنافسية عادلة.
- قرار لجنة تدبير الوكالة رقم 14/09 بتاريخ 19 مايو 2014 المتعلق بتقاسم كل من الحلقة المحلية والحلقة الفرعية اعتبارا لتطور شبكة الهاتف الثابت لاتصالات المغرب وبعض الإجراءات التنفيذية والمتعلقة بها.
- قرار لجنة تدبير الوكالة رقم 14/10 بتاريخ 17 يونيو 2014 المتعلق بتقاسم الحلقة المحلية والفرعية اعتبارا لتطور شبكة الهاتف الثابت لاتصالات المغرب وبعض الإجراءات التنفيذية المتعلقة بها.
- قرار لجنة تدبير الوكالة رقم 14/11 بتاريخ 11 يوليوز 2014 بناء على طلب المتعهد ميدي تيليكوم ضد المتعهد اتصالات المغرب، ويخص الوضعية المالية والتشغيلية لعرض الخطوط المستأجرة (LAA) المقدم من طرف اتصالات المغرب.
- قرار الوكالة رقم ANRT/DG/N°12/14 بتاريخ 21 نونبر 2014 المحدد لإجراءات التدبير الإداري، التقني والتجاري لأسماء نطاق الإنترنت «.ma».
- قرار الوكالة رقم ANRT/DG/N°13/14 بتاريخ 24 نوفمبر 2014 المتعلق بتحديد قائمة الأسواق الخاصة لسنوات 2015 و2016 و2017.
- قرار ANRT/DG/N°14/14 بتاريخ 9 دجنبر 2014 يضع الشروط التقنية والتسعير للولوج إلى مرافق الهندسة المدنية لاتصالات المغرب.
- قرار ANRT/DG/N°15/14 بتاريخ 12 ديسمبر 2014 يعدل ويتمم القرار ANRT/DG/N°14/14 بتاريخ 9 ديسمبر 2014 المحدد للشروط التقنية والتعريفية، للولوج إلى مرافق الهندسة المدنية لاتصالات المغرب.
- قرارANRT/DG/N°16/14 بتاريخ 22 دجنبر2014 يحدد المتعهدين الذين يمارسون تأثيرا كبيرا على أسواق الاتصالات الخاصة برسم سنة 2015.
- قرار ANRT/DG/N°17/14 بتاريخ 22 دجنبر 2014 يحدد أسعار الانتهاء للربط البيني في مختلف الشبكات الثابتة والمتنقلة للمتعهدين، اتصالات المغرب وميدي تليكوم ووانا كوبوريت برسم سنة 2015.
- قرار ANRT/DG/N°19/14 بتاريخ 26 دجنبر 2014 يضع الشروط التقنية والتعريفية لتقاسم كل من الحلقتين المحلية والفرعية لشركة اتصالات المغرب.

مركز الأعمال، شارع الرياض،
حي الرياض، الرباط
الهاتف : 00 84 71 37 05 - الفاكس : 62 38 20 37 05
www.anrt.ma